

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي

سيمنار الثلاثاء: للعام الأكاديمي 2025-2026

"مستقبل التخطيط للتنمية في ظل عالم متغير"

الحلقة الثالثة

مستقبل النظام التجاري العالمي ومنظمة التجارة العالمية

المتحدث

الأستاذ الدكتور/ منى الجرف

الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

ورئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية سابقاً

الثلاثاء 16 ديسمبر 2025

مجموعة عمل السمينار	
المستشار العلمي	
أ.د. إبراهيم العيسوي	
الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية	
المنسق العلمي	
أ.د. علاء زهران	
الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية	
المنسق العلمي المشارك	
أ.د. سحر الهائي	
مدير مركز التخطيط والتنمية البيئية	
فريق الدعم المساند	
أ. سماح غلاب المدرس المساعد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي	د. أحمد ممدوح سعد المدرس بمركز التنمية الإقليمية
أ. صفاء محفوظ رئيس الإدارة المركزية لنظم المعلومات والتحول الرقمي	
د. طارق طاهر عبده أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية	أ. أمل سرور مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

عقد معهد التخطيط القومي الحلقة الثالثة من سيمينار الثلاثاء للعام الأكاديمي 2025/2026 تحت مظلة "مستقبل التخطيط للتنمية في ظل عالم متغير". وتناولت الحلقة "مستقبل النظام التجاري العالمي ومنظمة التجارة العالمية".

جاءت الحلقة بمشاركة الأستاذة الدكتورة/ منى الجرف، الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ورئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية سابقاً، كمتحدث رئيسي. في بداية الحلقة، أوضح الدكتور علاء زهران أن الهدف من اللقاء هو تسليط الضوء على مظاهر التصدع في النظام التجاري العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وأسباب هذه الاضطرابات وآثارها على التجارة الدولية، ومساعي التصنيع والتنمية في الدول العربية، إلى جانب استعراض السيناريوهات المستقبلية للنظام التجاري الدولي، والانعكاسات المحتملة على التجارة الدولية والدول النامية، مع التركيز على مصر. مشيراً إلى أن النظام التجاري العالمي يشهد اضطرابات نتيجة بعض الإجراءات الأحادية من جانب الدول الكبرى المفترض أن تقود النظام التجاري العالمي لصالح جميع الدول، إلى جانب تعطيل جهاز تسوية النزاعات، وزيادة السياسات الحمائية والانتقائية. وقد أدى ذلك إلى لجوء بعض الدول إلى اتفاقيات ثنائية أو تكتلات إقليمية لتعزيز مصالحها التجارية.

من جانبها، استعرضت الأستاذة الدكتورة منى الجرف مجموعة من المحاور الرئيسية والتي تمثلت في أهم ملامح النظام التجاري العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية، وأهم التطورات والتحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي، والآثار الحالية على حركة التجارة العالمية، والسيناريوهات المستقبلية المطروحة للنظام التجاري العالمي، والآثار المحتملة لتدهور وتفكك النظام التجاري العالمي على الدول النامية عامة ومصر خاصة، وكيفية تعزيز مكانة كل من الدول النامية ومصر في النظام التجاري العالمي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أهم ملامح النظام التجاري العالمي: منظمة التجارة العالمية

لمحة عن قواعد النظام التجاري العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية Member Driven organization & consensus –driven system

- خلفية تاريخية عن نشأة منظمة التجارة العالمية WTO
- الهدف من منظمة التجارة العالمية
- مهام منظمة التجارة العالمية
- مبادئ منظمة التجارة العالمية
- الهيكل التنظيمي والمؤسسي لمنظمة التجارة العالمية: أدوات وآليات عمل منظمة التجارة العالمية
- الهيكل التشريعي للمنظمة: أهم اتفاقيات المنظمة والتفرقة بين الاتفاقيات المتعددة الأطراف Multilateral agreements، والاتفاقيات عديدة الأطراف Plurilateral Agreements

- العضوية بالمنظمة والانضمام إليها
- آلية اتخاذ القرار
- مصر ومنظمة التجارة العالمية

خلفية تاريخية عن نشأة منظمة التجارة العالمية WTO

تعريف النظام التجاري العالمي

عند الحديث عن التغيرات والتطورات التي يشهدها النظام التجاري العالمي، يصبح من الضروري أولاً تحديد المقصود بهذا النظام. ويُقصد بالنظام التجاري العالمي مجموعة القواعد والمبادئ والاتفاقيات التي تنظم حركة التجارة الدولية. وقد تشكل هذا النظام في بداياته من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي أُبرمت عام 1947، والتي تم تطويرها وتعزيزها عبر جولات تفاوضية متعاقبة، إلى أن أُسست منظمة التجارة العالمية عام 1995، وما تبع ذلك من مؤتمرات وزارية واتفاقيات متعددة الأطراف.

وبذلك، فإن منظمة التجارة العالمية، بما تتضمنه من اتفاقيات وقواعد ملزمة، تمثل الإطار المؤسسي الذي يُشكل جوهر النظام التجاري العالمي المعاصر. كما يشمل هذا النظام أيضاً الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، التي غالباً ما تستند في مرجعيتها إلى مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية، فيما يُعرف بمفهوم "منظمة التجارة العالمية زائد" (WTO Plus)، حيث تنطلق هذه الاتفاقيات من الالتزامات القائمة بالفعل، وتبني عليها التزامات أعمق أو أوسع.

ويعود ظهور هذا النظام إلى التوجه الليبرالي الذي ساد عقب الحرب العالمية الثانية، والذي تجسد في إنشاء مؤسسات دولية رئيسية مثل صندوق النقد الدولي المعني بالسياسات النقدية، والبنك الدولي المعني بقضايا التنمية، في حين لم يُكتب للمقترح الخاص بإنشاء منظمة التجارة الدولية أن يرى النور آنذاك. ومع ذلك، تم استكمال هذا الإطار المؤسسي لاحقاً بإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995.

وعليه، يقوم النظام التجاري العالمي على فلسفة تحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق أمامها، وتسهيل تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود، وهو الإطار الذي تُناقش في ضوءه اليوم التحولات الراهنة والتحديات المستقبلية التي تواجه التجارة العالمية

وعلى الرغم من تعدد المسميات والتوصيفات التي أُطلقت على المنظمة، فإن التركيز ينصب هنا على توصيفين رئيسيين تم اختيارهما لما يعكسانه من أوجه ضعف مؤسسية في آلية عمل المنظمة.

يتمثل التوصيف الأول في كون منظمة التجارة العالمية منظمة تقودها الدول الأعضاء (Member-driven organization)، وهو ما يعني أن فاعليتها تعتمد بدرجة كبيرة على إرادة الدول الأعضاء وقدرتها على الالتزام بالقواعد وتنفيذ الاتفاقات المتفق عليها. وفي ظل غياب إطار مؤسسي تنفيذي قوي يمتلك أدوات إلزام فعالة، يصبح احترام القواعد مرهوناً بالممارسة الفعلية للدول نفسها. وقد أدى ذلك إلى حدوث اختراقات متكررة من بعض الدول دون وجود آليات تصحيح فورية، خاصة في الحالات التي لا تبادر فيها الدول المتضررة إلى الاعتراض أو اللجوء إلى آليات تسوية المنازعات، مما يجعل حماية الحقوق التجارية مرتبطة بمدى قوة الدولة العضو وقدرتها على الدفاع عن مصالحها.

أما التوصيف الثاني فيتعلق باعتماد المنظمة على نظام اتخاذ القرار القائم على التوافق (Consensus-based decision system)، وهو ما يمثل أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه عمل المنظمة. ففي ظل التوسع الكبير في عضوية منظمة التجارة العالمية، وتزايد تنوع المصالح واختلاف أولويات الدول الأعضاء، فضلاً عن تشعب الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال، أصبح الوصول إلى توافق جماعي أمراً بالغ الصعوبة. وقد انعكس ذلك بوضوح في حالة الجمود التي تشهدها جولة الدوحة التفاوضية منذ عام 2001، حيث تجاوزت في مدتها حتى الآن جولة أوروغواي، دون التوصل إلى إعلان ختامي أو اتفاق شامل، في ظل عضوية تضم 166 دولة تختلف في مستويات التنمية ومصالحها الاقتصادية.

ويبرز التركيز على هذين التوصيفين الطبيعة التاريخية والمؤسسية لتطور النظام التجاري العالمي، الذي بدأ في إطار اتفاقية الجات، ثم انتقل لاحقاً إلى منظمة التجارة العالمية، مع احتفاظه ببعض السمات التي أصبحت تشكل اليوم مصدراً رئيسياً للتحديات التي تعوق فاعليته واستجابته للتحولات العالمية المتسارعة.

الهدف من النظام التجاري العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية

- تحرير التجارة لكل من السلع والخدمات من خلال مسارين رئيسيين:
 - وضع قواعد عامة تقوم على عدم التمييز والشفافية والقدرة على التنبؤ
 - تيسير تدفقات التجارة بين الدول؛ والعمل على تخفيض وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية
- كفاءة تخصيص الموارد وفقاً للمزايا النسبية
- تحسين الكفاءة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والبحث على الابتكار والتطوير من خلال ضمان المنافسة العادلة
- منتج أفضل وسعر أقل وجوده أعلى للمستهلك
- الرفاهة الاقتصادية: زيادة الناتج الاقتصادي العالمي، وتوليد المزيد من فرص العمل، وارتفاع مستوى المعيشة

مهام منظمة التجارة العالمية

- إدارة النظام التجاري متعدد الأطراف، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي تم الوصول إليها، ووضع قواعد التجارة في السلع والخدمات
 - محفلاً للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف
 - تسوية المنازعات التجارية التي قد تنشأ فيما بين الدول الأعضاء
- وتُعد آلية تسوية المنازعات، وبخاصة نظام التحكيم القانوني الدولي الملزم متعدد الأطراف من خلال هيئة الاستئناف، إحدى الركائز الأساسية لعمل المنظمة، حيث مثلت سابقة تاريخية بقبول الدول الكبرى الخضوع لأحكام قانونية دولية ملزمة. وقد لعبت هذه الآلية دوراً محورياً في فض عدد كبير من النزاعات التجارية، غير أن توقف عمل هيئة الاستئناف منذ عام 2019 شكل أحد أبرز أوجه الخلل البنيوي في النظام التجاري العالمي المعاصر، لما لها من مكانة مركزية في ضمان تنفيذ القواعد واحترام الالتزامات.
- إجراء مراجعات دورية للسياسات التجارية للدول الأعضاء
- كما تشمل مهام المنظمة تعزيز الشفافية من خلال آلية مراجعة السياسات التجارية (Trade Policy Review Mechanism)، التي تُلزم الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية عن السياسات والإجراءات والتعديلات التي تتخذها، والتي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التزاماتها في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وتقوم كل دولة عضو بإعداد تقرير وطني، إلى جانب تقرير تعدد الأمانة العامة للمنظمة، ويتم مناقشة هذين التقريرين بين جميع الدول الأعضاء، بما يتيح الفرصة لتبادل الآراء، وطرح التساؤلات، وتسجيل الاعتراضات، وطلب الإيضاحات. وتسهم هذه الآلية في تعزيز الشفافية والمتابعة المتبادلة، كما تساعد الدول على الإحاطة بالتغيرات في سياسات شركائها التجاريين، خاصة تلك التي قد تؤثر في تدفقات التجارة أو الصادرات الوطنية.

أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية

هناك عدة مبادئ أساسية تحكم عمل النظام التجاري العالمي:

- عدم التمييز Non- Discrimination بين الدول الأعضاء، الذي يُعد حجر الزاوية في النظام التجاري متعدد الأطراف. ويندرج تحت هذا المبدأ فرعان أساسيان، هما:
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most favor Nation Treatment
- مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment

ويقضي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بأن أي ميزة أو امتياز تجاري تمنحه دولة عضو لدولة أخرى يجب أن يُعمم تلقائياً على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما يضمن المساواة في المعاملة وعدم التفرقة. أما مبدأ المعاملة الوطنية فينص على أنه بمجرد دخول السلعة الأجنبية إلى السوق

المحلية وسدادها للرسوم الجمركية، يجب أن تُعامل معاملة مماثلة للسلعة الوطنية دون أي تمييز من حيث الضرائب أو اللوائح أو الإجراءات التنظيمية.

ورغم وجود استثناءات محددة على مبدأ عدم التمييز، فإنها استثناءات منصوص عليها بوضوح في الاتفاقيات متعددة الأطراف، مثل المادة (24) من اتفاقية الجات المتعلقة باتفاقات التجارة الحرة، والمادة (5) من اتفاقية تجارة الخدمات، والمادة (21) الخاصة بالاعتبارات الأمنية، فضلاً عن المادة (18) المرتبطة بالقيود المفروضة لأسباب تتعلق باختلال ميزان المدفوعات. وقد شكلت هذه المبادئ، رغم استثناءاتها، الإطار المنظم الذي أتاح للدول الأعضاء العمل داخل نظام تجاري متناغم قائم على قواعد مشتركة وحقوق متساوية.

● المعاملة بالمثل Full Reciprocity

كما ارتكز النظام التجاري العالمي على مبدأ المعاملة بالمثل (Reciprocity) أو المعاملة التبادلية الكاملة، الذي يُعد أحد الأسس الجوهرية لتحرير التجارة. ويقضي هذا المبدأ بعدم تقديم امتيازات تجارية بشكل أحادي دون الحصول على مقابل من الطرف الآخر. ويُعد تطور العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي مثالاً واضحاً على ذلك؛ إذ انتقلت مصر من مرحلة البروتوكولات التفضيلية الأحادية في سبعينيات القرن الماضي إلى اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية عام 1995، التي قامت على أساس التزامات متبادلة، حيث فتحت مصر سوقها أمام المنتجات الأوروبية مقابل حصولها على مزايا مماثلة في السوق الأوروبية، اتساقاً مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

● تحرير التجارة

● الشفافية Transparency من خلال مراجعة السياسات التجارية بانتظام لضمان الالتزام بالاتفاقيات، والقدرة على التوقع المستقبلي من خلال ربط التعريفات الجمركية Binding

Tariffs، وإلغاء نظام الحصص الكمية، وتحويل القيود التجارية إلى تعريفية Tariffication حيث يستهدف النظام التجاري العالمي تحقيق الشفافية بوصفها أداة رئيسية لتسهيل حركة التجارة الدولية وخفض تكاليف المعاملات. فالشفافية في القواعد والإجراءات تُمكن المتعاملين من مراجعة السياسات التجارية، وتحد من المفاجآت التنظيمية التي تعيق التدفقات التجارية. وفي هذا السياق، برز مفهوم تحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفات جمركية (Tariffication)، انطلاقاً من كون التعريفات الجمركية أكثر وضوحاً وقابلية للقياس مقارنة بالحصص الكمية أو الإجراءات الإدارية غير المعلنة، التي لا تتضح آثارها إلا عند محاولة النفاذ إلى الأسواق.

● حماية الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة Trade Remedies

وعلى الرغم من تركيز النظام التجاري العالمي على تحرير التجارة، فإنه يتضمن في الوقت ذاته آليات لحماية الصناعة الوطنية، من خلال ما يُعرف بصمامات الأمان (Safety valves)، والتي تتيح للدول

اتخاذ تدابير دفاعية في حالات المنافسة غير العادلة أو الزيادة المفاجئة في الواردات. وتشمل هذه الأدوات رسوم مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية لمواجهة الدعم، فضلاً عن التدابير الوقائية، وهي آليات شهد استخدامها توسعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بما يعكس التوتر القائم بين أهداف التحرير التجاري ومتطلبات حماية الاقتصاد الوطني

- المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية S&P treatment من خلال إعفاءات وتسهيلات لدعم تنمية هذه الدول: الجزء الرابع من الجات في الستينات، قرار جولة طوكيو عام 1979 حول المعاملة التفضيلية للدول النامية Enabling clause الذي أقر نظام الأفضليات الجمركية للدول النامية

وتُعد مسألة المعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نموًا من النقاط الجوهرية في بنية النظام التجاري العالمي، بل ومن المبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها. ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة من منظور الدول النامية، إذ إن الحفاظ عليه وتعزيزه يُعد شرطاً أساسياً لأيّة محاولة جادة لإصلاح المنظمة أو الإبقاء على فاعلية قواعدها، لما يمثله من مصلحة مباشرة لهذه الدول.

فمن غير الواقعي افتراض إمكانية تطبيق مستويات موحدة من التحرير التجاري بين دول تختلف اختلافاً كبيراً في مستويات التنمية الاقتصادية والقدرات الإنتاجية والبنية الصناعية؛ إذ إن تحرير التجارة بين اقتصادات غير متكافئة لا يمكن أن يتم بالوتيرة نفسها أو وفق الالتزامات ذاتها. ومن هذا المنطلق، أقر مبدأ المعاملة التفضيلية والتفاضلية للدول النامية، اعترافاً بالتفاوت القائم بينها وبين الدول المتقدمة.

وقد تجسد هذا المبدأ بوضوح في الفصل الرابع من اتفاقية الجات، المعنون بـ "التجارة والتنمية"، والذي أُدرج عام 1965، وتضمن المواد (36، 37، 38)، حيث نص صراحة على منح الدول النامية معاملة تفضيلية في المفاوضات التجارية، وعدم إلزامها بتقديم نفس مستوى الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة. كما أتاح لها فترات زمنية أطول لتنفيذ الالتزامات، وسمح بدرجات متفاوتة من المعاملة التبادلية، قد تكون جزئية أو غير مكتملة، إلى جانب تحميل الدول المتقدمة مسؤولية دعم الدول الأقل نموًا من خلال برامج ومبادرات مشتركة لتعزيز قدراتها الاقتصادية والتجارية.

وفي عام 1979، تم تعزيز هذا التوجه بصورة أوضح من خلال اعتماد قرار شرط التمكين (Enabling Clause)، الذي وفر الإطار القانوني لتطبيق المعاملة التفضيلية على نحو أكثر مرونة، وأكد ضرورة مراعاة أوضاع الدول النامية والأقل نموًا في جميع الاتفاقات التجارية. وبموجب هذا القرار، أصبح

من المقبول أن تقدم الدول النامية التزامات أقل من حيث النطاق أو العمق، أو أن تُمنح فترات تنفيذ أطول مقارنة بالدول المتقدمة.

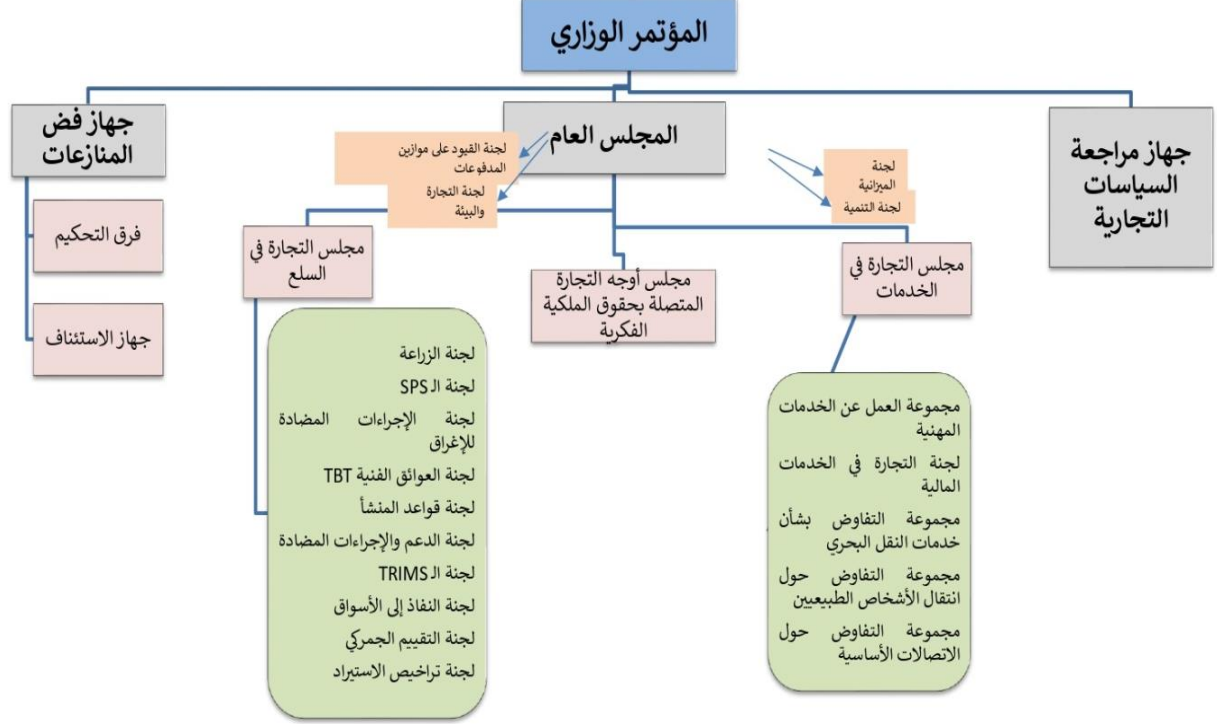
وفي هذا السياق، تم إقرار النظام المعمم للمزايا (Generalized System of Preferences – GSP)، الذي يمنح الدول النامية والأقل نموًا مزايا تجارية أحادية الجانب، تسمح بدخول صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة دون رسوم جمركية أو برسوم مخفضة، دون اشتراط تقديم معاملة مماثلة في المقابل. وقد استفادت مصر من هذا النظام، وإن كانت الفوائد المتحققة محدودة نسبيًا مقارنة بالدول الأقل نموًا، التي تعتمد عليه بدرجة أكبر.

كما وفر شرط التمكين أساسًا قانونيًا لقبول ترتيبات تجارية خاصة، مثل المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)، التي أثّرت بشأنها مخاوف من تعارضها مع مبدأ عدم التمييز، إلا أن الاستناد إلى المعاملة التفضيلية للدول النامية أتاح تمريرها دون مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية. كذلك شجع هذا الإطار الدول النامية على إبرام اتفاقات تجارة فيما بينها (جنوب-جنوب) بشروط أكثر مرونة، حتى وإن لم تستوف بالكامل الشروط الصارمة التي تفرضها المنظمة على اتفاقات التجارة الحرة بموجب المادة (24) من اتفاقية السلع أو المادة (5) من اتفاقية الخدمات.

ويعكس ذلك اعترافًا صريحًا من النظام التجاري العالمي بالتفاوت الهيكلي بين الدول الأعضاء، وضرورة منح الدول النامية والأقل نموًا قدرًا أكبر من المرونة والتمييز الإيجابي. ومن ثم، فإن التمسك بمبدأ المعاملة التفضيلية، ووضع ضوابط واضحة لتفعيله، يظل أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما في ظل التوسع المستمر في موضوعات التفاوض التجاري وتعقيد الأجندة المطروحة على طاولة منظمة التجارة العالمية.

الهيكل التنظيمي والمؤسسي لمنظمة التجارة العالمية

شكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



وكما يظهر من (الشكل رقم 1) فإن أهم الأجهزة بالمنظمة هي:

- 1- المؤتمر الوزاري: يعقد كل سنتين، المؤتمر الرابع عشر القادم في الكاميرون 26 مارس 2026.
- 2- المجلس العام: وينوب عن المؤتمر الوزاري في حال عدم انعقاده، ويعاونه:
 - مجلس التجارة في السلع
 - مجلس التجارة في الخدمات
 - مجلس أوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية
- 3- السكرتارية
- 4- اللجان الفرعية لمتابعة الاتفاقيات ومجموعات العمل (من بينها: لجنة التجارة والتنمية، لجنة القيود الخاصة على موازن المدفوعات.....)
- 5- جهاز تسوية المنازعات WTO Jewel of the crown
- 6- جهاز مراجعة السياسة التجارية

وتجدر الإشارة بداية إلى الإطار المؤسسي الذي تعمل في ظله منظمة التجارة العالمية، حيث يُعد المؤتمر الوزاري أعلى سلطة لاتخاذ القرار داخل المنظمة، ويُعقد بصفة دورية كل عامين. وقد عقد آخر مؤتمر

وزاري في أبو ظبي، بينما من المقرر عقد المؤتمر التالي في مارس القادم. ويساند المؤتمر الوزاري المجلس العام، الذي يتفرع عنه عدد من المجالس المتخصصة، من بينها مجلس تجارة السلع، ومجلس تجارة الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب دور الأمانة العامة (السكرتارية) وعدد كبير من اللجان الفنية التي يتجاوز عددها أربعًا وعشرين لجنة.

كما تضم البنية المؤسسية للمنظمة جهاز تسوية المنازعات، الذي كان يُنظر إليه باعتباره "درة تاج" منظمة التجارة العالمية، نظرًا لكونه أول إطار قانوني دولي ملزم متعدد الأطراف تقبل به الاقتصادات الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتلتزم بأحكامه. وقد أسهم هذا الجهاز بدور محوري في ضبط العلاقات التجارية الدولية وتسوية عدد كبير من النزاعات، إلى جانب آلية مراجعة السياسات التجارية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمتابعة.

وعن المؤتمرات الوزارية في إطار المنظمة فهي:

- المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة والذي عقد في ديسمبر 1996 (أهم النتائج هي إنشاء مجموعات عمل بالمنظمة لدراسة موضوعات التجارة والاستثمار، والمنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة والتي عرفت بموضوعات سنغافورة)
- المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف والذي عقد في ديسمبر 1998 (متابعة أعمال المنظمة دون التوصل إلى نتائج محددة)
- المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل الذي عقد في نوفمبر - ديسمبر 1999 (فشل في التوصل لأية نتائج)
- المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة والذي عقد في نوفمبر 2001 (إطلاق جولة الدوحة للتنمية أو مفاوضات الدوحة)
- المؤتمر الوزاري الخامس بكانكون والذي عقد في سبتمبر 2003 (فشل في التوصل لأية نتائج)
- المؤتمر الوزاري السادس في هونج كونج ديسمبر 2005
- المؤتمر الوزاري السابع في جنيف نوفمبر 2009
- المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف في ديسمبر 2011
- المؤتمر الوزاري التاسع في بالي في ديسمبر 2013 بعض النجاحات Bali package (قواعد منشأ تفضيلية للدول الأقل نمواً، تشجيع الأمن الغذائي ودور الدولة في تخزين السلع الأساسية بحد السلام الثاني، واتفاقية تسهيل التجارة)
- المؤتمر الوزاري العاشر في نيروبي في ديسمبر 2015
- المؤتمر الوزاري الحادي عشر في بيونس آيرس ديسمبر 2017
- المؤتمر الوزاري الثاني عشر في جنيف في يونيو 2022
- المؤتمر الوزاري الثالث عشر في أبو ظبي في فبراير 2024

- المؤتمر الوزاري الرابع عشر المرتقب عقده في الكامبيرون في 26 مارس 2026

الأشكال المختلفة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية

- اتفاقيات متعددة الأطراف Multilateral Agreements التي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء وفق مبدأ "الالتزام الواحد" (Single Undertaking)
- اتفاقيات عديدة الأطراف Plurilateral Agreements الانتقائية التي تنضم إليها بعض الدول دون غيرها، مثل
 - اتفاق بشأن التجارة في الطائرات المدنية
 - اتفاق بشأن المشتريات الحكومية

ويعكس هذا التنوع حجم وتعقيد الإطار القانوني الذي تنظم من خلاله المنظمة التجارة الدولية.

وعن أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فهي:

الوثيقة الختامية: 22 اتفاقية فضلاً عن ستة وثائق التفاهم والقرارات الوزارية

اتفاقية جات 47.

الاتفاقيات متعددة الأطراف في التجارة في السلع:

- اتفاق الزراعة
- اتفاق الملابس والمنسوجات
- اتفاق مكافحة الإغراق
- اتفاق الدعم والرسوم التعويضية
- اتفاق الوقاية
- اتفاق الصحة والصحة النباتية
- اتفاق العوائق الفنية علي التجارة
- اتفاق الفحص قبل الشحن
- اتفاق التقييم الجمركي
- اتفاق تراخيص الاستيراد

اتفاق التجارة في الخدمات

الاتفاق الخاص بأوجه حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

مذكرة التفاهم بشأن تسوية المنازعات

الاتفاق الخاص بالقيود على الاستثمار

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

هي عملية شاقة وغالبًا ما تستغرق فترة زمنية طويلة حيث يتم الآتي:

تقدم الدولة طالبة العضوية إلى مدير المنظمة

- يقر المجلس العام بتشكيل مجموعة عمل مفتوحة تضم الأعضاء المهتمين
- تقدم الدولة طالبة العضوية مذكرة تفصيلية عن نظامها التجاري السائد
- بعد انتهاء المفاوضات تقدم مجموعة العمل تقريرها متضمنًا التزامات الدولة طالبة العضوية
- بناء على توصيات المجلس العام يتم الموافقة على العضوية قبل المؤتمر الوزاري، الذي يصدر قرار بذلك

- يتم الموافقة بأغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر الوزاري، على أن تسري عليها كافة الاتفاقيات التي تشملها المنظمة

فعلى صعيد العضوية، شهدت منظمة التجارة العالمية توسعًا كبيرًا منذ إنشائها عقب جولة أوروجواي، التي مثلت نقطة تحول رئيسية مقارنة بالجولات السابقة، سواء من حيث عمق الالتزامات أو من حيث المشاركة الأوسع للدول النامية والأقل نموًا. فبعد أن كان عدد الأعضاء محدودًا نسبيًا، ارتفع العدد إلى نحو 124 دولة عند تأسيس المنظمة عام 1995، ثم استمر في التزايد ليصل إلى أكثر من 160 دولة في الوقت الراهن، مع انضمام عدد من الدول خلال السنوات الأخيرة، رغم ما تنطوي عليه عملية الانضمام من تعقيدات إجرائية ومتطلبات تفاوضية صارمة، تُعد في حد ذاتها أحد التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي.

التمويل وآلية اتخاذ القرار

- التمويل مساهمات الدول الأعضاء كلاً حسب نصيبه من التجارة العالمية؛ دونما التأثير على القوة التصويتية للعضو
- لكل دولة صوت واحد One member-one vote
- التوافق Consensus بين الأعضاء البالغ عددهم 166
- حزمة واحدة Single undertaking

وتبرز هنا مسألة جوهرية تمثل أحد أهم التحديات الهيكلية للمنظمة، وهي آلية اتخاذ القرار القائمة على التوافق (Consensus-based decision-making). فرغم أنها تعكس مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، فإنها تُعد من أبرز أسباب الجمود الذي تعانيه المنظمة، لا سيما في ظل تشعب الموضوعات المطروحة وتزايد عدد الأعضاء. وقد أسهم هذا النظام بشكل مباشر في تعثر جولة الدوحة التفاوضية، التي ما زالت متوقفة منذ سنوات طويلة.

وقد ازدادت صعوبة التوصل إلى توافق في ضوء اتساع أجندة المنظمة لتشمل موضوعات جديدة تتجاوز القضايا التجارية التقليدية، مثل العلاقة بين التجارة والبيئة والتغير المناخي، والاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن قضايا سابقة مثل عمالة الأطفال، وتمكين المرأة، وأهداف التنمية المستدامة. وأدى هذا التوسع إلى تعميق الخلافات بين الدول الأعضاء، التي تختلف ليس فقط في مستويات التنمية، بل أيضاً في أولوياتها واهتماماتها الاستراتيجية.

ففي حين تسعى بعض الدول المتقدمة إلى إدراج قضايا بيئية ورقمية متقدمة ضمن قواعد التجارة الدولية، لا تزال العديد من الدول النامية في مراحل نمو أولية، تركز على مكافحة الفقر، وتحقيق التصنيع، ورفع مستويات المعيشة، وهو ما يجعل هذه القضايا أقل إلحاحاً بالنسبة لها. ويُعد هذا التباين في الأهداف والتصورات عائقاً رئيسياً أمام التوصل إلى توافق جماعي، وهي إشكالية لم تظهر حديثاً، بل جرى التنبيه إليها منذ أكثر من عقد من الزمان.

وُجهت إلى منظمة التجارة العالمية عدة انتقادات رئيسية، في مقدمتها آلية اتخاذ القرار، إلا أن هذه الآلية تنطوي في الوقت ذاته على بعض المزايا الجوهرية. فمن حيث التمويل، تحدد مساهمة كل دولة عضو في ميزانية المنظمة وفقاً لنصيبها من التجارة العالمية، مع إقرار حد أدنى للمساهمة يبلغ 0.015%، بحيث تلتزم حتى الدول ذات الحصص المحدودة بدفع هذه النسبة كحد أدنى. ويعكس هذا النظام قدرًا من العدالة النسبية في توزيع الأعباء المالية، ويضمن استدامة عمل المنظمة.

ومن الخصائص الأساسية الأخرى، والتي تعد في آنٍ واحد ميزة وتحديًا، أن الدولة التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية تلتزم تلقائيًا بكافة الاتفاقات متعددة الأطراف، وفق مبدأ "الالتزام الواحد"، دون إمكانية الانتقاء أو الاستثناء. فالدولة الجديدة لا تختار الاتفاقات التي تنضم إليها، وإنما تقبل المنظومة القانونية كاملة كما هي، وهو ما يضيف تعقيدًا إضافيًا إلى عملية الانضمام، ويُسهّم في صعوبة التوصل إلى توافقات لاحقة داخل المنظمة.

مصر ومنظمة التجارة العالمية

- وقعت مصر على انضمامها كطرف متعاقد على اتفاقية الجات عام 1970
 - أصبحت مصر عضوًا ملتزمًا بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بعد التصديق عليها من مجلس الشعب وذلك بدءً من 1995/6/30
- وتُعد مصر من الدول التي انضمت مبكرًا إلى النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث أصبحت عضوًا في اتفاقية الجات عام 1970، ثم انتقلت عضويتها تلقائيًا إلى منظمة التجارة العالمية عند إنشائها.
- ويأتي هذا العرض الموجز في سياق توضيح طبيعة النظام الذي يشهد حاليًا قدرًا من التفكك أو إعادة التشكل، رغم ما حققه في السابق من إنجازات ملموسة.

فلا يمكن إنكار أن النظام التجاري العالمي وفر إطارًا قانونيًا واضحًا، قائمًا على قواعد عامة معروفة للدول، حتى وإن شاب التطبيق بعض الانحرافات. كما أتاح آلية تحكيم دولية متعددة الأطراف، ومنصة دائمة للمفاوضات، ودرجة عالية من الشفافية، مكنت الدول من متابعة سياسات بعضها البعض. وقد استفادت من هذا النظام دول عديدة، من أبرزها الصين وفيتنام، اللتان حققتا مكاسب كبيرة بعد انضمامهما إلى منظمة التجارة العالمية.

غير أن هذه الاستفادة الواسعة، لا سيما من جانب الصين، أثارت تساؤلات حول مدى قدرة المنظمة على التعامل بفاعلية مع بعض السياسات والإجراءات التي اتبعت ولم تعالج بشكل كافٍ في إطار القواعد القائمة، الأمر الذي انعكس سلبيًا على مصالح دول أخرى. وفي الوقت ذاته، لا يمكن الجزم بأن آثار النظام كانت متجانسة، حتى داخل الدولة الواحدة، حيث استفادت بعض القطاعات، في حين تضررت قطاعات أخرى نتيجة الانفتاح التجاري.

ثانيًا: التطورات/ التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي

عند الانتقال إلى التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي، يتضح أنها لا تقتصر على عوامل خارجية فحسب، بل كشفت هذه العوامل عن هشاشة داخلية قائمة بالفعل. فمنذ ما بعد جولة أوروغواي، برزت مؤشرات مبكرة على هذا الخلل، كما ظهر جليًا خلال مؤتمر سياتل عام 1999، حيث شهدت الولايات المتحدة -أحد أبرز داعمي التجارة الحرة متعددة الأطراف- احتجاجات واسعة انتقدت آثار العولمة التجارية، خاصة فقدان فرص العمل، في ظل غياب سياسات تعويض اجتماعي فعالة. ومنذ ذلك الحين، تصاعدت الانتقادات حتى من داخل الدول التي تبنت الفكر الليبرالي ذاته.

والنظام التجاري العالمي اليوم يواجه تحديات خارجية وداخلية:

- تحديات خارجية: يفرضها تطور النظام العالمي وتغيراته المتلاحقة المرتبطة والمتراكمة: اقتصادية وسياسية وبيئية واستراتيجية

- تحديات داخلية: تواجه عمل منظمة التجارة العالمية وآلياتها

وقد أدت التحديات الخارجية المتلاحقة إلى تعرية هذا الضعف البنيوي، بما يشير إلى أن الإصلاح المطلوب لا بد أن يكون داخليًا وخارجيًا في آن واحد

التحديات الخارجية وتتمثل في:

- أزمة كوفيد 19 وتأثيراتها على الناتج المحلي والتجارة الدولية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى إغلاق واسع النطاق، وتعطل التجارة العالمية، وكشفت عن هشاشة الاعتماد المفرط على سلاسل الإمداد العالمية. ووجدت العديد من الدول نفسها غير قادرة على

توفير احتياجاتها الأساسية من الغذاء والطاقة والسلع الطبية، مما نقل التفكير من منطق الكفاءة الاقتصادية إلى منطق الأمن الاقتصادي

- الاضطرابات المناخية: الفيضانات في أوروبا وتايوان والبرد القارس في تكساس فبراير سنة 2021، ثم نوبات حرائق الغابات في صيف ذات العام في أمريكا وكندا
إن الاضطرابات المناخية، من فيضانات وحرائق واسعة النطاق، أثرت بشكل مباشر على تكاليف النقل وسلسلة التجارة الدولية

- تصاعد التوترات الجيوسياسية بصفة خاصة روسيا وأوكرانيا، تايوان والصين، كانت نقطة تحول رئيسية أعادت تشكيل أنماط التجارة العالمية، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة، وما صاحبها من إعادة توجيه للتدفقات التجارية وارتفاع في حالة عدم اليقين

- الاضطرابات في سلاسل الإمداد أو القيمة العالمية، وظهور مفهوم Reshoring, IN shoring, near shoring, friends shoring، ارتفاع تكلفة النقل

وهو ما دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الاقتصادية والتجارية. وبدأت تظهر مصطلحات جديدة تعكس هذا التحول في التفكير، حيث لم يعد التركيز منصباً على تعميق العولمة الإنتاجية بقدر ما أصبح موجّهًا نحو إعادة توطين الصناعات (Reshoring)، أو نقلها إلى دول مجاورة (Nearshoring)، أو إلى اقتصادات تتشارك معها في القيم والاعتبارات الاستراتيجية، فيما يُعرف بـ الدول المتقاربة فكرياً أو الحليفة (Like-minded economies / Friend-shoring). وجاء ذلك بعد مرحلة طويلة ساد فيها نموذج نقل الإنتاج إلى الخارج (Offshoring) بوصفه الخيار المفضل لتعظيم الكفاءة وخفض التكاليف

- تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع معدل نمو التجارة عن معدل نمو الناتج العالمي فبعد أن كانت معدلات نمو التجارة تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العقد الأول من الألفية، بدأت هذه المعدلات في التراجع بصورة ملحوظة منذ منتصف العقد الماضي، مع توقعات بأن يظل نمو التجارة العالمية محدوداً خلال السنوات المقبلة، وقد لا يتجاوز نصف في المائة بحلول عام 2026

- فشل سياسات الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وتراجع الطبقات المتوسطة حتى في الدول المتقدمة وصعوبة الوصول للخدمات الطبية والمدارس الجيدة، وتراجع العدالة الاجتماعية عالمياً وأثرها غير المباشر

إن تحرير التجارة يحقق مكاسب لبعض الفئات والقطاعات، بينما يلحق أضراراً بفئات وقطاعات أخرى، وهو ما يستدعي دوراً فاعلاً للدولة في تصميم سياسات تعويضية فعالة للمتضررين. غير أن العديد من الدول، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة، لم تنجح في تنفيذ هذه السياسات على النحو المطلوب، مما أدى إلى تفاقم مشكلات هيكلية، مثل عدم توافق المهارات مع سوق العمل، وتراجع فرص التشغيل، وانخفاض مستويات التعليم والصحة في بعض المناطق.

- اتساع الرفض لفكر تحرير التجارة كهدف رئيسي تقوم عليه المنظمة ويلاحظ أن تصاعد الرفض المجتمعي لفكرة تحرير التجارة، ليس فقط في الدول النامية، بل داخل الدول التي كانت من أبرز المدافعين عن النظام التجاري الليبرالي. ومن ثم، فإن هذا التحول لا يرتبط بشخصيات سياسية بعينها أو إدارات محددة، بل يعكس اتجاهًا عامًا بدأ قبل فترة طويلة، واستمر عبر إدارات سياسية متعاقبة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة.
- السياسات الصناعية الجديدة New industrial policy، والتي لا تراعي مبادئ السوق، واعتمادها على الحمائية وتوسعها فيها، والتوسع في سياسات الدعم الحكومي، بحجة الاعتبارات البيئية والأمنية (تصاعد سياسات الاكتفاء الذاتي في العديد من الصناعات)، وتوسع السياسة الصناعية بتدخل الدولة في الصين (الصين مصنع العالم) وتدفق الصادرات الصينية وفي هذا السياق، تصاعدت الدعوات إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية بما يسمح بتوفير مساحة سياسات (Policy Space) أوسع للدول، تمكّنها من التدخل لحماية صناعاتها الوطنية عند الضرورة، ضمن قواعد واضحة ومتفق عليها، دون المساس بالسيادة الاقتصادية للدول. وقد تبنى هذا الطرح عدد من الاقتصاديين البارزين، الذين أكدوا أن الالتزام الصارم بقواعد التحرير دون مرونة كافية يقوض قدرة الدول على التعامل مع الصدمات الاقتصادية.

ويأتي هذا التحول متزامنًا مع عودة قوية لما يُعرف بالسياسة الصناعية، لا سيما في الدول المتقدمة، بعد أن كانت هذه السياسات محل رفض واسع خلال مفاوضات إنشاء منظمة التجارة العالمية، تحت شعار الحد من تدخل الدولة وترك آليات السوق تقود تخصيص الموارد. غير أن الواقع أظهر أن تحقيق المنافع النظرية لتحرير التجارة يتطلب شروطًا مؤسسية وهيكلية لم تكن متوافرة بالقدر الكافي.

وقد لعب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 دورًا محوريًا في هذا التحول؛ إذ دخلت الصين باعتبارها اقتصادًا ناميًا واقتصاد سوق، وهو تصنيف تركته قواعد المنظمة لتقدير الدولة نفسها، دون معايير موضوعية صارمة. غير أن التجربة العملية كشفت عن الدور الكبير الذي تلعبه الشركات المملوكة للدولة، وحجم الدعم الحكومي الواسع المقدم للصناعة الصينية، وهو ما تؤكد البيانات والمؤشرات المختلفة. وقد أسهمت السياسات الصناعية الصينية، ولا سيما استراتيجية "صنع في الصين"، في تعزيز القدرة التصديرية لها، وتحويلها إلى "مصنع العالم"، وهو نجاح لا يمكن إنكاره.

- التغير الاستراتيجي لكثير من الدول، حيث انتقال التركيز من الكفاءة إلى الأمن الاقتصادي وسلاسل الإمداد المستقرة، وحماية الصناعات الوطنية وتوليد فرص العمل والعدالة الاجتماعية ويلاحظ أن السياسة الصناعية الحديثة التي تتبناها الولايات المتحدة، أصبح المكون المحلي يلعب دورًا محوريًا، حيث يتم دعم الصناعات من خلال شراكات بين الدولة والقطاع الخاص، إضافة

إلى تقديم الدعم المالي المباشر والحوافز الضريبية. وتستهدف هذه السياسة بشكل خاص القطاعات ذات المكون التكنولوجي المرتفع، مثل الصناعات الرقمية وأشباه الموصلات، التي تشهد منافسة شديدة بين الدول المتقدمة.

وفي هذا السياق، أصدرت الولايات المتحدة في عام 2022 ما يُعرف بـ "قانون الشباب والعلوم" (CHIPS and Science Act) وبرامج دعم أخرى، تهدف إلى تقديم دعم مالي مباشر وحوافز ضريبية مشروطة بنسب محددة للمكون المحلي في الصناعات التكنولوجية الحيوية، وذلك لضمان نقل هذه الصناعات إلى الأراضي الأمريكية وتقليل الاعتماد على سلاسل الإنتاج في الصين وآسيا. ومن بين الأمثلة على الصناعات المستهدفة، بطاريات الليثيوم المستخدمة في السيارات الكهربائية، وأشباه الموصلات، حيث تمنح الدولة حوافز ضريبية مباشرة وحوافز مالية لتوطين الإنتاج محليًا.

وتعكس هذه السياسة تحولاً عن مفهوم الكفاءة الاقتصادية التقليدية وتوزيع الموارد وفق المزايا النسبية، إلى مفهوم أوسع للأمن الاقتصادي، يشمل حماية الصناعات الحيوية، توفير فرص العمل، وتعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية. وتطبق هذه الإجراءات ضمن الإطار القانوني الأمريكي عبر المادة 232 من قانون التجارة الأمريكية، التي تمنح وزارة التجارة الحق في تقييم أي ضرر اقتصادي واتخاذ تدابير حمائية، على أن يرفع القرار إلى الرئيس لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الأمن القومي، مع الإشارة إلى أن تعريف "الأمن القومي" غير محدد بدقة، ما يترك هامشاً واسعاً لتطبيق السياسات الحمائية وفق تقدير الدولة.

- الحروب التجارية، وتصاعد النزعات الحمائية، ليس فقط القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتصاعد الإجراءات الفردية الحمائية، واستثناءات الأمن القومي (المعادن النفيسة، الشرائح الإلكترونية، الصلب)، وإنما من كافة الدول، مع زيادة واضحة في قضايا الإغراق والدعم والرسوم الوقائية. ومثال على ذلك قطاع الصلب والألمنيوم، الذي شهد فرض تعريفات وقائية عالية، حيث بلغت الرسوم على الصلب الصيني 25% مع فرض قيود مماثلة على منتجات دول أخرى، مما يعكس تفاقم النزاعات المتبادلة بين الدول.

- التطورات والتحولات التكنولوجية والرقمية

- التغيرات المناخية والاشتراطات البيئية لم يتم تنظيمها بعد بشكل كافٍ ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، ما يزيد من تعقيد المشهد التجاري الدولي ويضع الدول النامية في موقف تحدي إضافي لمواكبة هذه التطورات.

وعلى صعيد التطورات التنظيمية والاتفاقات الدولية، أطلقت المفوضية الأوروبية آلية تعديل الكربون، التي ستصبح إلزامية للتطبيق اعتباراً من عام 2026. في السابق، كان الالتزام مقتصرًا على تقديم البيانات، بينما سيصبح التطبيق الفعلي للقواعد ملزمًا. وحتى الآن، لا تزال العديد من الصناعات في مصر تواجه صعوبات في فهم تفاصيل هذا النظام، بما في ذلك آلية تسعير

الكربون والأسعار التي ستعتمد عليها الدول، نظرًا لغياب نظم تسعير مماثلة في بعض الدول النامية، بما فيها مصر. وقد تم مناقشة هذه القضايا في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث أعربت الدول الأعضاء عن اعتراضاتها، إلا أن التطبيق النهائي والآليات الدقيقة لا تزال قيد الانتظار.

- نمو ظاهرة التكتلات الإقليمية والقارية، والاتجاه للتكتلات العميقة+WTO، وتعميق مبدأ التمييز، Spaghetti bowl effect وتأكل النظام المتعدد الأطراف واتفاقيات التجارة عابرة القارات Mega، وظاهرة تفتيت النظام التجاري العالمي حيث لوحظ نمو واضح في ظاهرة التكتلات الإقليمية على الصعيد العالمي، نتيجة صعوبة التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية بسبب تعدد الموضوعات واختلاف مصالح الدول ومستويات التنمية الاقتصادية بينها. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الاتفاقات الإقليمية والعابرة للقارات، ومن أبرزها:

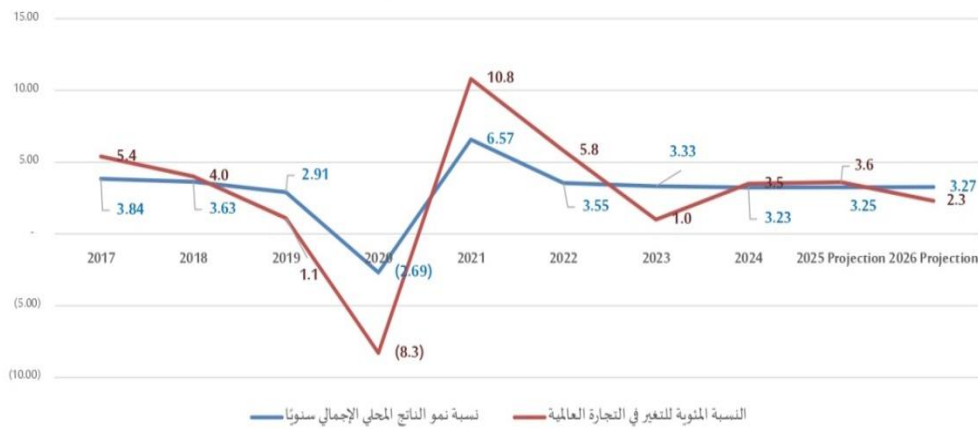
- اتفاقية المحيط الهادئ، التي تشمل دول أمريكا اللاتينية وكندا والمكسيك والولايات المتحدة، وتشهد مشاركة واسعة عبر القارات.
- اتفاقية "ترانس أتلانتيك" للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي بدأت مفاوضاتها خلال إدارة أوباما وشملت عدة جولات تفاوضية لتحقيق تكامل اقتصادي واسع النطاق.

وقد تبنت الولايات المتحدة خلال فترة أوباما نهجًا للتعامل مع منظمة التجارة العالمية عبر التكتلات الإقليمية، لتجنب مواجهة الصين مباشرة ضمن إطار المنظمة، حيث هدفت إلى مواجهة السياسات الصناعية والدعم التي تتبعها الصين. ومع وصول إدارة ترامب، تم التحول نحو نهج أحادي وثنائي، إذ ركزت على التفاوض على أساس كل صفقة منفردة، مع فرض تعريفات جمركية أو دخول تفاوض ثنائي محدد حسب مصالح الولايات المتحدة، بدلًا من اتباع سياسة تجارية استراتيجية طويلة الأمد. وقد أبرز ذلك دور الولايات المتحدة في خلق خلل قيادي في منظمة التجارة العالمية، بعدما كانت سابقًا أحد القادة الأساسيين للمنظمة، ما أثر على الاستقرار العام للنظام التجاري متعدد الأطراف.

- أزمة الديون العالمية، وتصاعد عبء الديون وخدماتها

وقد انعكست هذه التحولات على التجارة العالمية بشكل ملموس، حيث شهد معدل نمو التجارة تباطؤًا ملحوظًا مقارنة بالناتج العالمي الإجمالي، خاصة بعد جائحة كورونا، ومن المتوقع أن يظل النمو منخفضًا عند مستوى 1-2% بحلول عام 2026، كما يظهر في (الشكل رقم 1)

شكل رقم (1): نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً مقابل النسبة المئوية للتغير في التجارة العالمية (2026-2017)

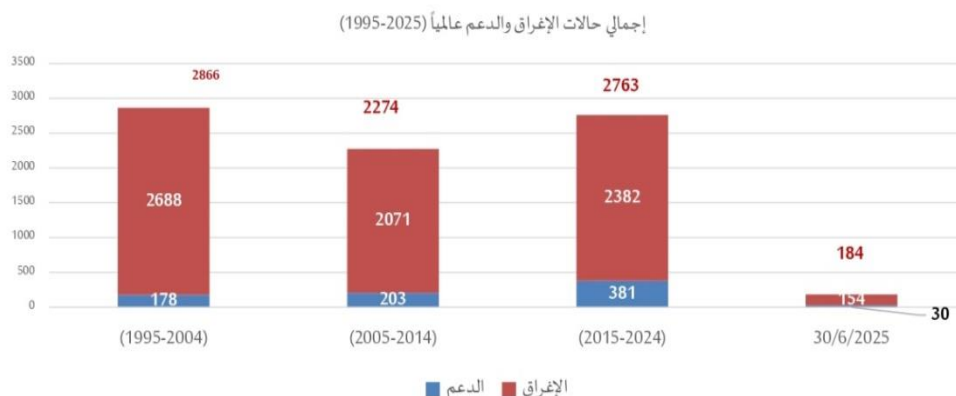


Sources:

1. <https://www.imf.org/en/publications/weo/weo-database/2024/october/download-entire-database>
2. WORLD ECONOMIC OUTLOOK: Global Economy in Flux, Prospects Remain Dim, International Monetary Fund, 2025, p 137.

وفيما يخص حالات الإغراق كما في الشكل رقم (2)، فقد شهدت الفترة من 1995 - 2004 نحو 2,686 قضية تقريباً، بينما ارتفع العدد في الفترات التالية ليصل إلى حوالي 2,763 قضية، مع ملاحظة تزايد ملحوظ في قضايا الدعم أيضاً. ومثالاً على ذلك، كانت مصر خلال السنوات الأولى نادراً ما تواجه دعاوى بشأن الدعم، ولم تكن هناك حالات ملحوظة تذكر.

شكل رقم (2): إجمالي حالات الإغراق والدعم عالمياً (1995-2025)



Sources:

<https://trade-remedies.wto.org/en>

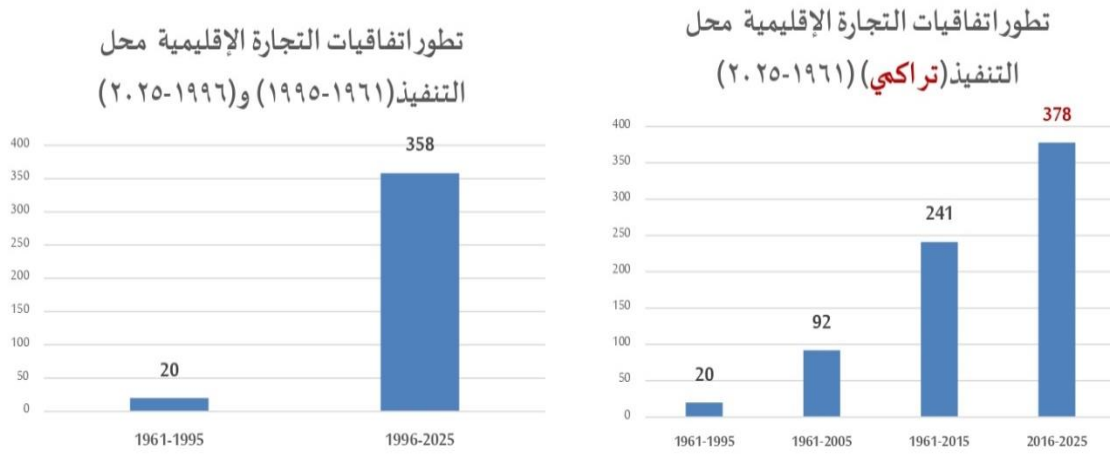
إلا أن الوضع تغير في السنوات الأخيرة، حيث بدأت بعض الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، توجيه اتهامات لمصر بشأن دعم صادراتها أو إعادة تصديرها. ويشمل ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة المصرية مباشرة، بالإضافة إلى الدعم غير المباشر القادم من طرف ثالث، مثل التسهيلات المالية أو المنح الممنوحة من دول أخرى، بما فيها الصين، سواء عبر أسعار فائدة منخفضة على القروض أو نقل تكنولوجيا وخبرات فنية. وتقوم الدول المعنية بمراجعة هذه النقاط ضمن اتفاقياتها مع مصر للتحقق من حجم الدعم وتأثيره على التنافسية في الأسواق الدولية، خاصة السوق الأمريكي.

وقد أدى هذا التحول إلى أن تتركز النزاعات الحديثة حول الدعم في الصناعات التكنولوجية الحيوية، وليس فقط التعريفات الجمركية، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا أمام الدول النامية والأقل نموًا، بما فيها مصر. ويرجع ذلك إلى نقص الخبرة الفنية والتخصصية في تحديد نوع الدعم وقيمه الدقيقة، وكذلك قياس تأثيره على إنتاجية السلع وصادراتها. ومن هنا تظهر الحاجة الماسة إلى وجود إطار مؤسسي وتشريعي وفني قادر على التعامل مع هذه القضايا بشكل فعال.

وعلى سبيل المثال، أثرت هذه التحديات على صادرات مصر من الصلب، حيث تواجه البلاد دعاوى متكررة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تشمل الإغراق والرسوم الوقائية والإجراءات التعويضية المرتبطة بالدعم المقدم. هذا الأمر يحد من قدرة مصر على تعزيز صادراتها، في وقت تعتبر فيه زيادة التصدير أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

كما شهدت الفترة الأخيرة نموًا واضحًا في الاتفاقات والتكتلات الإقليمية كما يظهر في (الشكل رقم 3)، نتيجة صعوبة التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، خاصة فيما يتعلق بموضوعات البيئة، والاقتصاد الرقمي، والتجارة في الخدمات. ومن هنا أصبحت الاتفاقات الإقليمية خيارًا أكثر مرونة وملاءمة للدول، حيث يمكن التوصل من خلالها إلى قواعد واضحة لتسهيل التجارة، رغم اختلاف مصالح الدول المشاركة وتفاوت مستوياتها التنموية.

شكل رقم (3): تطور الاتفاقيات التجارية الإقليمية (19961)
ويبلغ عدد الاتفاقيات التي تم الإخطار عنها 593 اتفاقية



Sources:

https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/rta_participation_map_e.htm

نموالاتفاقيات الاقليمية في إطار النظام متعدد الأطراف

هناك في الأساس ثلاثة مسارات يمكن من خلالها لأعضاء منظمة التجارة العالمية تشكيل اتفاقيات التجارة الإقليمية وذلك على النحو التالي:

• المادة XXIV من الجات GAT:

تضع ثلاثة معايير لإعفاء الاتفاقيات التجارية الإقليمية من الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، ويشرف عليها مجلس التجارة في السلع

- تحرير "جزء كبير من التجارة" بين أعضاء الاتحاد الجمركي أو اتفاقية التجارة الحرة

- الحياد تجاه تجارة غير الأطراف (أي ألا تلحق الاتفاقية ضرراً بأطراف خارجها)

- الشفافية

• المادة V من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات GATS

وهي تحكم الاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال تجارة الخدمات، سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، ويشرف عليها مجلس التجارة في الخدمات

• الفقرة 2 (ج) من "القرار الخاص بالمعاملة التفاضلية والأكثر ملاءمة"

وهو قرار صدر في جولة طوكيو عام 1979، ويسمح للدول النامية بالتحرر من التزاماتها المادة

المتعلقة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية عند إبرام ترتيبات تفضيلية فيما بينها، أو مبدأ التبادلية،

ويشرف عليه لجنة التجارة والتنمية

آثار التجارة الإقليمية الجديدة على التجارة العالمية (السلبيات تجاوزت الإيجابيات)

السلبيات:

- أفضلية الاتفاق الإقليمي عن الإطار متعدد الأطراف؛ حيث سهولة التفاوض / الاتفاق، فضلاً عن دهاها مدى أبعد من اتفاقيات المنظمة Deep integration, WTO +
- التآكل التدريجي لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية MFN
- عدم المساواة في الوصول إلى الأسواق العالمية، وتهديد للتنمية المتوازنة للتجارة العالمية.
- زيادة مخاطر سياسات التجارة غير المتسقة (مشكلة Noodles bowl / Spaghetti bowl)
- استراتيجيات "المحور والهامش" Hub&Spokes "

الإيجابيات

- الاتفاقات التجارية الإقليمية ساهمت بشكل إيجابي في تحرير التجارة.
- تُعدّ الاتفاقات التجارية الإقليمية خطوة أولى نحو مزيد من التحرير.

أمثلة لاتفاقيات التجارة الإقليمية

Region	Key Examples
Europe	EU, EFTA, EU–UK, EU–Mercosur
Asia-Pacific	ASEAN, CPTPP, RCEP
Americas	USMCA, Mercosur, Pacific Alliance
Africa	AfCFTA, COMESA, ECOWAS
Middle East	GCC, GAFTA, bilateral FTAs

وفيما يتعلق بالتكامل التجاري، فقد كان هناك نقاش مطول داخل منظمة التجارة العالمية حول العلاقة بين تحرير التجارة متعدد الأطراف وتشجيع الاتفاقيات الإقليمية. بعض الآراء اعتبرت أن هناك تعارضاً بينهما، فيما اعتمدت المنظمة السيناريو الثاني، القائم على إمكانية تكوين تكتلات إقليمية مفتوحة أمام انضمام أي دولة أخرى، بهدف تعظيم التحرير التجاري قدر الإمكان، مع الإقرار بأن هذا النهج يعقد نظام التجارة العالمية بسبب تعدد قواعد المنشأ والإجراءات المختلفة لكل تكتل إقليمي.

وبالفعل، أصبح العالم مقسمًا إلى كتكتلات إقليمية متعددة، لكل منها قواعدها وترتيباتها الخاصة، مما يسهل التعامل ضمن التكتل ذاته، لكنه يجعل عملية دمج هذه التكتلات على نطاق أوسع أكثر صعوبة وتعقيدًا. وقد أدى ذلك إلى تحديات خارجية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نموًا، التي تواجه صعوبة في التكيف مع هذه الأنظمة المتعددة والمعقدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان النظام التجاري متعدد الأطراف جاهز لمواجهة التحديات والتغيرات العالمية؟ وحقيقة الأمر الإجابة لا

تحديات داخلية؛ تواجه عمل منظمة التجارة العالمية وآلياتها

- اتساع نطاق الملفات والمواضيع التي يتم التعرض إليها ومناقشتها بالمنظمة (المرأة والتجارة، حقوق العمال والتجارة "نحو 33 اتفاقية و 24 مجموعة عمل، فضلاً عن ذلك هناك مواضيع هامة لم يتم التطرق إليها بعمق مثل: الشركات المملوكة من الدول، وتصاعد اللجوء إلى السياسة الصناعية وظاهرة حماية ودعم الصناعات المحلية، Wars of subsidies instead of Tariff War، ومدى انطباق مبادئ المشتريات الحكومية، والتجارة والديون، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، والأمور المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، لاستثناءات الأمن القومي
- التغيرات العالمية وما فرضته من ملفات جديدة، الاشتراطات البيئية، والتغيرات المناخية، والتطور الرقمي، والتجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، الأوبئة العالمية وحقوق الملكية الفكرية
- جمود جولة الدوحة Deadlock Of the Doha round، وجولة التنمية 2001: صعوبة التوصل إلى توافق واتخاذ القرارات، Consensus and single undertaking
- تفاوت المواقف خاصة مع تصاعد التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية، وتعدد التحالفات Coalitions Trade G22,G90, Cairns ,LMG في مختلف منتديات التفاوض
- مشاكل التطبيق: ضعف الإطار المؤسسي لكثير من الدول أقل نموًا وعدم قدرتها على تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة والالتزام بقواعدها، حدود المعاملة التفضيلية والاستثناء من مبدأ عدم التمييز
- إضعاف مؤسسات المنظمة: تجميد عمل هيئة الاستئناف منذ 2019، المعنية بالببت في الطعون المقدمة في قرارات هيئة تسويات المنازعات - لم يتم تعيين القضاة الجدد في هيئة الاستئناف لمنظمة التجارة العالمية بسبب اعتراض الولايات المتحدة على تدخل الهيئة في سيادة الدول، مما أضعف آلية فض المنازعات وأحدث فجوة كبيرة في النظام القضائي الدولي للتجارة - في الوقت الذي تتزايد فيه قضايا النزاعات التجارية، واستحدث نظام بديل، يُعرف باسم Multi-Party Interim Appeal Arbitration Arrangement (MPIA) سنة 2022 من 47 دولة يتيح للدول

الأعضاء الاتفاق على حل النزاعات فيما بينها، إلا أن مصر ليست عضوًا فيه، ولا الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يحد من إمكانية اللجوء إليه.

- صعوبة إجراءات الانضمام للمنظمة: تعقد شروط وإجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ارتفع العدد من 23 عضوًا إلى 128 عند إنشاء المنظمة، لترتفع من 1995 – 2025 إلى 164 دولة عضو

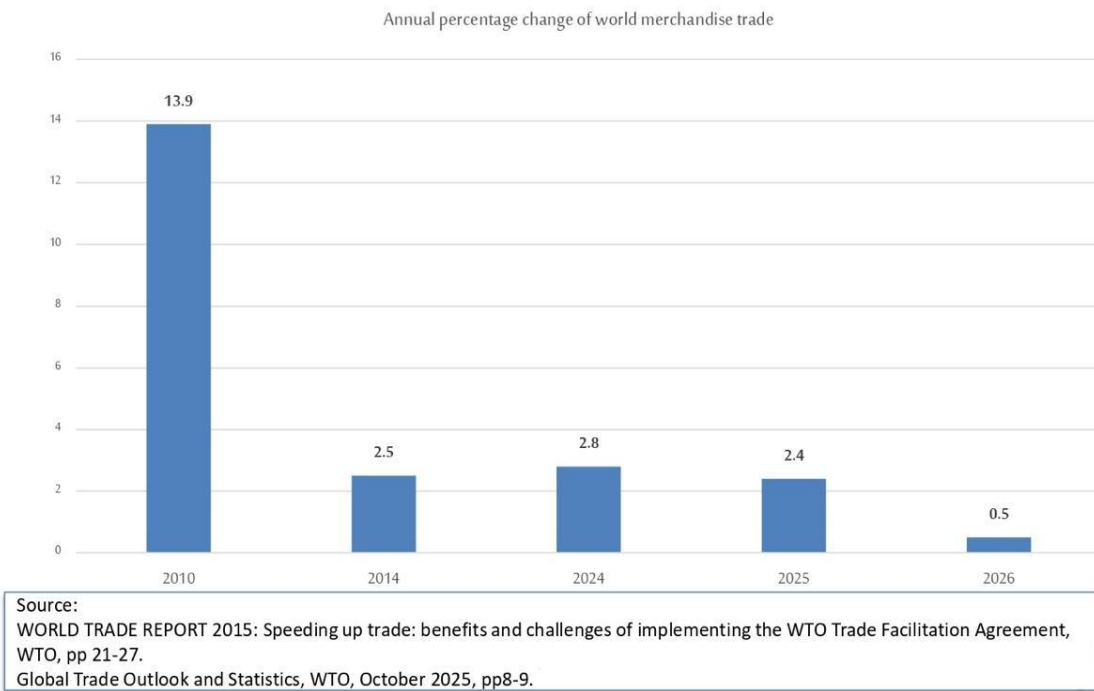
- اتباع مبدأ الإعلان من جانب الدولة ذاتها عند الانضمام عن تصنيفها كدولة نامية أم لا (الصين والهند والبرازيل تصنف ذاتها دول نامية) A Self declaration approach to whether the member is a developing country

ثالثًا: الآثار المترتبة حاليًا على النظام التجاري العالمي

1- تدهور وتراجع معدل نمو التجارة العالمي

كل هذه العوامل سألغة الذكر انعكست على التجارة العالمية، وأسهمت في انخفاض معدل نموها كما يظهر في (الشكل رقم 4). فغياب الوضوح حول القواعد والسياسات، وتعدد التعريفات والإجراءات، والاستجابة المتأخرة لبعض الدول للتغيرات، كلها عوامل أدت إلى تباطؤ حركة التجارة الدولية وتزايد عدم اليقين لدى الأطراف الاقتصادية، خاصة في ظل الصراعات المستمرة بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي حول السياسات التجارية والحماية الاقتصادية.

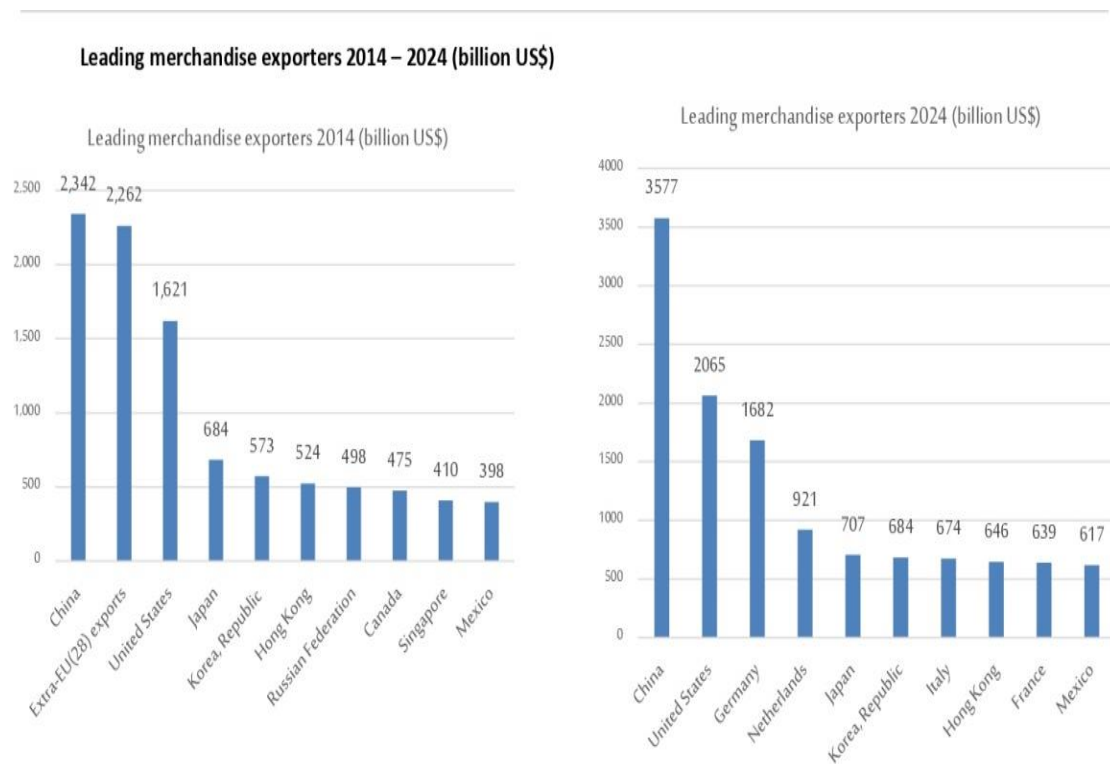
شكل رقم (4): الوضع الحالي للتجارة العالمية (تراجع وتدهور معدل نمو التجارة السلعية عالميًا)



وفي الوقت الراهن، تتسم الأسواق الخارجية بدرجة عالية من الغموض والمخاطر نتيجة القرارات الأحادية التي تتخذها بعض الدول، وتطبق بشكل غير متنسق على الدول الأخرى، مع وجود ردود فعل متبادلة من الأطراف المختلفة. هذا الواقع يخلق حالة من عدم اليقين تؤثر مباشرة على خطط الإنتاج والتصدير، إذ يصبح من الصعب على المستثمرين والمصانع تحديد الأسواق القابلة للدخول، أو الالتزام بالموصفات ومتطلبات القواعد المنشأة لكل سوق، قبل الشروع في الإنتاج.

وعلى الرغم من هذه التعقيدات، لم يشهد هيكل التجارة العالمية تغييرات جذرية خلال الفترة الأخيرة على مستوى الدول المصدرة الكبرى كما يظهر في (الاشكال أرقام 5، 6، 7، 8). فالصين لا تزال تحتل المركز الأول كأهم دولة مصدرة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، رغم بعض التغيرات الجزئية في الترتيب عند النظر إلى التجارة الثنائية.

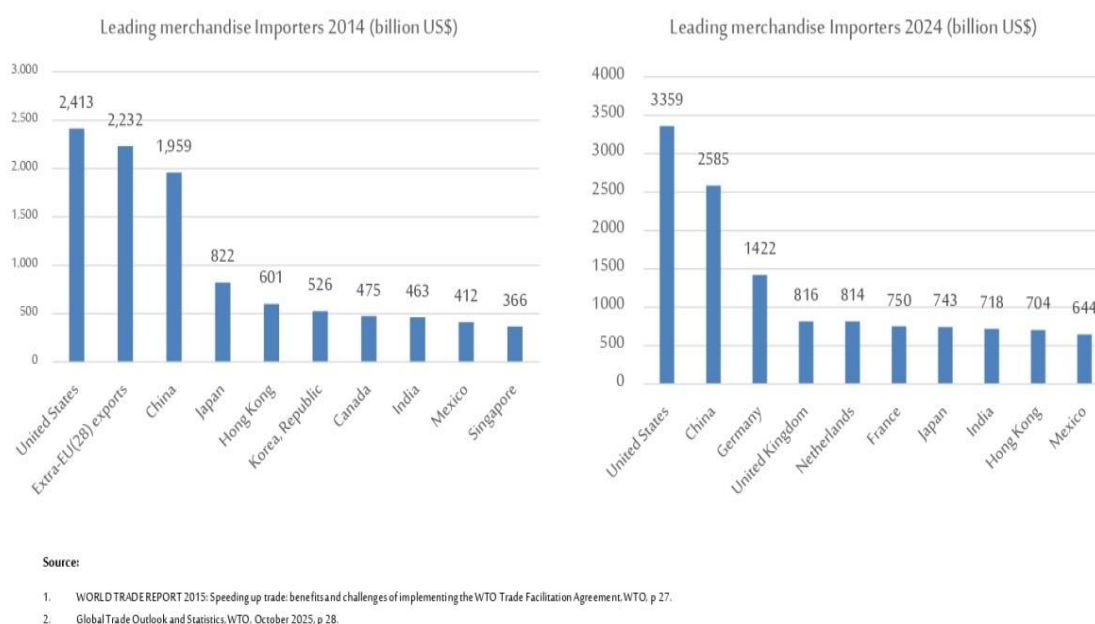
شكل رقم (5): عدم تغير هيكل التجارة السلعية العالمي (أهم الدول المصدرة 2014-2024)



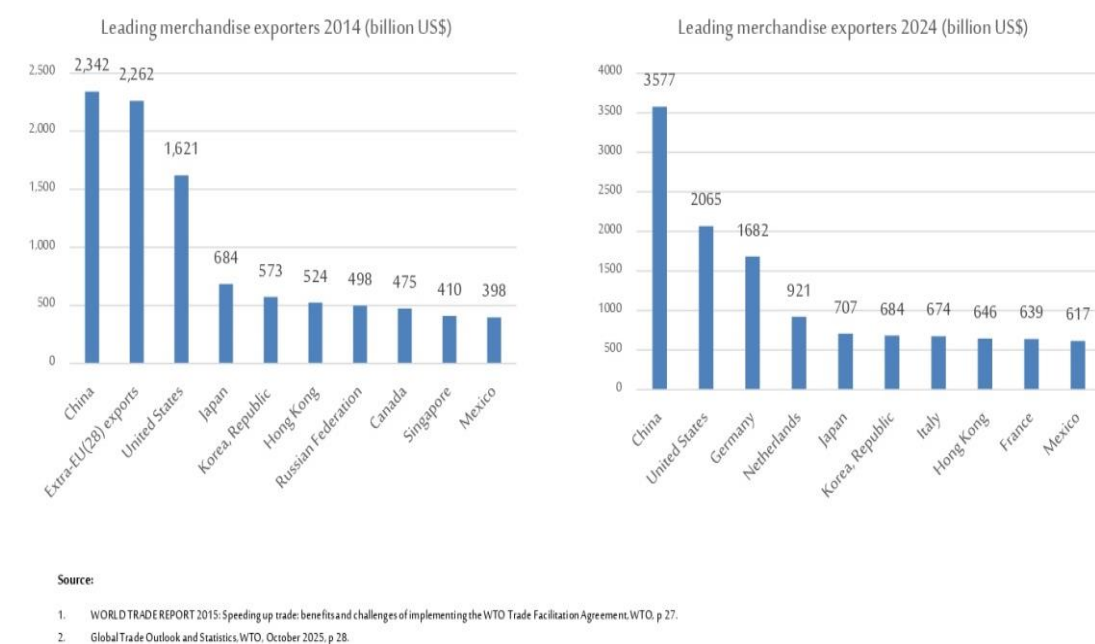
Source:

1. WORLD TRADE REPORT 2015: Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, WTO, p 27.
2. Global Trade Outlook and Statistics, WTO, October 2025, p 28.

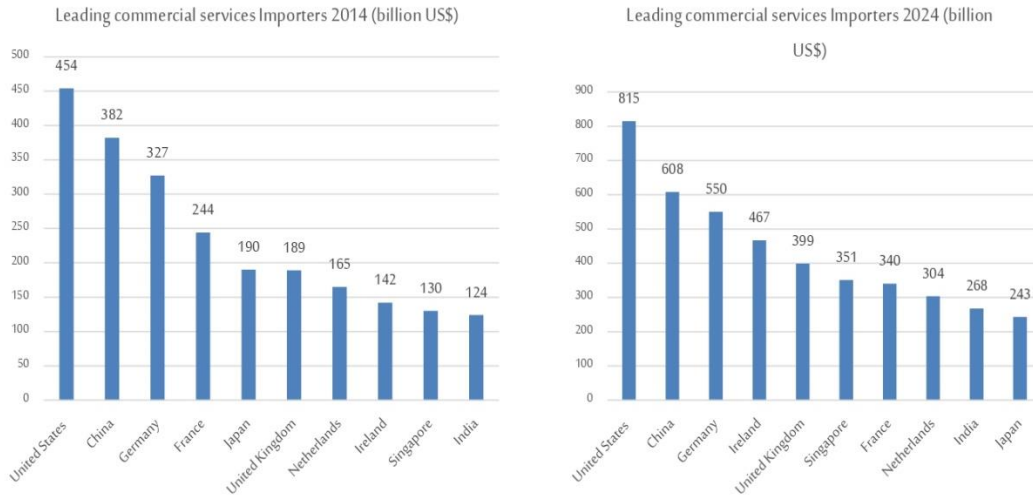
شكل رقم (6): عدم تغيير هيكل التجارة السلعية العالمي (أهم الدول المستوردة 2014-2024)



شكل رقم (7): عدم تغيير هيكل التجارة العالمية الخدمية (أهم الدول المصدرة 2014-2024)



شكل رقم (8): عدم تغيير هيكل التجارة العالمية الخدمية (أهم الدول المستوردة 2014-2024)

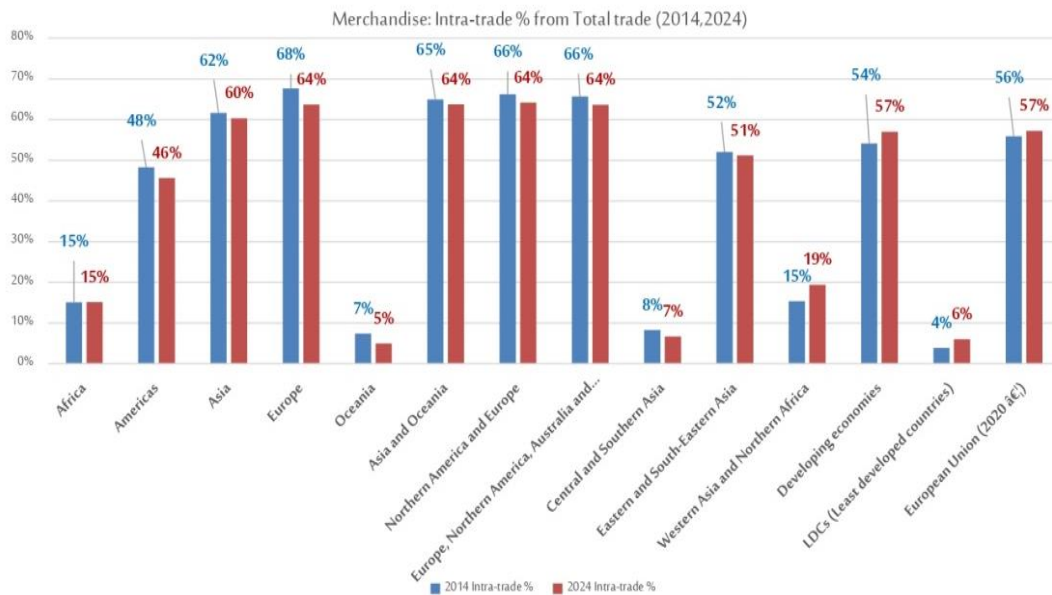


Source:

1. WORLD TRADE REPORT 2015: Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement, WTO, p 27.
2. Global Trade Outlook and Statistics, WTO, October 2025, p 28.

2- عدم تغيير هيكل التجارة الجغرافي بشكل واضح، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم (9): عدم تغيير الهيكل الجغرافي للتجارة العالمية



Source: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.IntraTrade>

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية المطروحة للنظام التجاري العالمي



ويتضح من الشكل السابق أن السيناريوهات المستقبلية للنظام التجاري العالمي، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مسارات رئيسية هي:

- 1- تجارة بلا قواعد: وتفكك النظام العالمي Trade without rules
- 2- نظام تجاري مجزء Fragmented trading order وزيادة التوجه الإقليمي، والتكتلات المختلفة
- 3- الإصلاح: نظام مُعاد بناؤه Reconstructed Global trading system ، تُعيد فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الانخراط في النظام التجاري

السيناريو المتطرف الأول (النموذج الأحادي): حيث تزداد حالة التفكك وعدم الاستقرار، وتتخذ الدول قرارات أحادية تعتمد على قوتها الاقتصادية والسياسية، مع تمييز واضح بين تعاملاتها مع كل دولة، وعدم وجود استقرار في القواعد والالتزامات. هذا السيناريو يعد الأسوأ، ويمثل تهديدًا لنظام التجارة العالمي.

السيناريو المتطرف الثاني (الإصلاح الجزئي): يسعى إلى إصلاح النظام متعدد الأطراف من خلال إنشاء اتفاقيات مرنة مفتوحة الانضمام، يمكن لأي دولة مستعدة الانضمام إليها لاحقًا، مع التركيز على تطوير قواعد مشتركة قابلة للتطبيق تدريجيًا. نجاح هذا النموذج يعتمد بشكل أساسي على استعداد القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، للتعاون وتقليل النزاعات القائمة.

السيناريو الوسيط (المقبول أكثر): يعتمد على استمرار التكتلات الإقليمية، مع محاولة الحفاظ على بعض قواعد منظمة التجارة العالمية، وتوسيع نطاق التكتلات لتشمل دولاً متقاربة اقتصادياً أو من حيث الأهداف والمفاهيم. من أهم هذه التكتلات تكتل دول المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، مع المحافظة على التنسيق لضمان استقرار قواعد التجارة وإدارتها بشكل مشترك

ويبقى تحديد السيناريو الذي سيسود مرهوناً بعدة عوامل، أبرزها موقف الصين والولايات المتحدة في تخفيف النزاعات، ودور الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى الأخرى مثل اليابان وكندا وأستراليا، وكذلك مصالح بعض الدول النامية التي تستفيد من وجود نظام تجاري عالمي منظم يضمن لها سهولة الحركة والتجارة.

السيناريوهات المقترحة

السيناريو	الخصائص الرئيسية	فرص التطبيق
تجارة بلا قواعد	- عدم تماثل الالتزامات الجمركية لصالح الولايات المتحدة - التزامات أحادية الجانب في الاستثمار غير السوقي - غياب الاستقرار القانوني والتحكيم من طرف ثالث - الرسوم الجمركية أداة لإعادة توطين الصناعات أو الضغط السياسي	مرتفعة في ظل استمرار سياسة الولايات المتحدة الأحادية وغياب رغبتها في الالتزام بالقواعد الدولية.
نظام تجاري مجزأ	- تحالفات إقليمية أو متعددة الأطراف جزئية تحافظ على بعض قواعد منظمة التجارة - دعم سلاسل القيمة العالمية جزئياً - الانقسام بين الكتل المختلفة في الأسواق	ممكنة إذا تمكنت دول مثل الاتحاد الأوروبي، اليابان، كندا، أستراليا، وبعض الدول النامية من العمل جماعياً دون اعتماد على الولايات المتحدة أو الصين.
نظام تجاري عالمي معاد بناؤه	- إصلاح شامل لقواعد منظمة التجارة - ادماج المواضيع الجديدة الخاصة بالبيئة والتطور الرقمي - اندماج كامل لكل من الصين والولايات المتحدة - نظام موحد ومرن للتجارة العالمية	غير مرجح إلا في حال حدوث أزمة كبيرة توفر سياقاً سياسياً للتعاون والاستعداد لإصلاحات داخلية.

مقارنة بين الفرص والتحديات
في ظل سيناريوهات تطور النظام التجاري العالمي

السيناريو	فرص أو تهديدات	التأثير على الدول النامية ومن بينها مصر
الانهيار، التفكك، نظام بلا قواعد	تهديد كبير: ركود اقتصادي محتمل، ارتفاع البطالة، تراجع احتياطات النقد الأجنبي.	- انهيار النظام التجاري العالمي يؤدي إلى ارتفاع الحواجز التجارية وفرض الرسوم الجمركية. - صعوبة تصدير المنتجات بسبب فقدان الاتفاقيات الدولية - تراجع الاستثمارات الأجنبية
التجزئة	فرصة جزئية: إمكانية تعزيز التجارة مع الجيران الإقليميين، لكن مع مخاطر فقدان أسواق خارجية.	- انقسام التجارة العالمية إلى كتل إقليمية قد يهمل بعض الدول خارج هذه الكتل - مصر قد تحتاج للانضمام إلى كتلات إقليمية (مثل أفريقيا أو الشرق الأوسط) للحفاظ على وصولها للأسواق
إصلاح النظام التجاري العالمي	فرصة كبيرة الشفافية، والقدرة على التنبؤ: توسيع الأسواق، جذب الاستثمارات، تطوير القطاعات التصديرية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية.	- تحسين قواعد التجارة العالمية يعطي الدول النامية مرونة أكبر - إمكانية الوصول إلى تقنيات جديدة والاستفادة من التجارة الرقمية - تعزيز دور مصر في صنع القرار الدولي التجاري

خامساً: الآثار المحتملة لتدهور وتفكك النظام التجاري العالمي على الدول النامية عامة ومصر خاصة
The impact on developing economies of WTO dissolution, Oxford Economics, April 2024

- الدراسة شملت فقط التجارة في السلع غير البترولية
- تمت المقارنة بين الوضع الراهن للنظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد ، وبين السيناريو الثاني القائم على التفكك والتجزئة.
- الآثار المتراكمة حتى عام 2030.

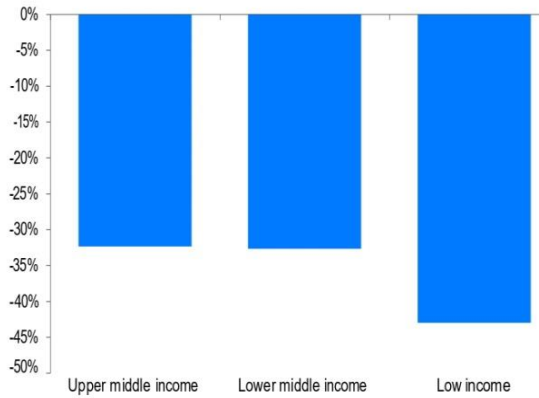
أهم نتائج تفكك النظام التجاري العالمي على الدول النامية حتى عام 2030

- انخفاض صادرات الدول النامية بحوالي الثلث في المتوسط بحلول عام 2030، والدول منخفضة الدخل هي الأكثر تضرراً، حيث ستنخفض صادراتها بحوالي 43% كما يظهر في الشكل التالي:

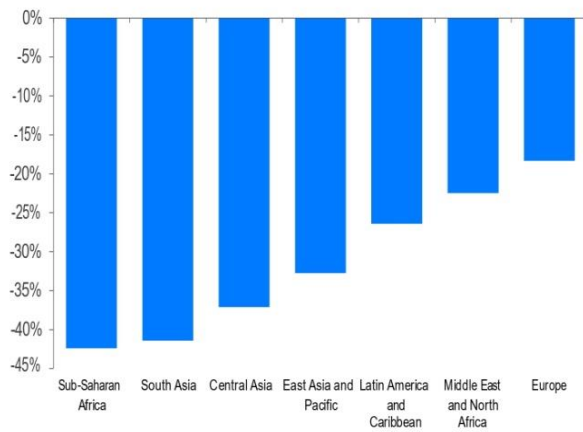
شكل رقم (10):

انخفاض صادرات الدول النامية بنحو الثلث عام 2030 على أثر انهيار النظام التجاري العالمي

Exports of non-fuel goods, impact by country income level



Exports of non-fuel goods, impact on developing economies by region

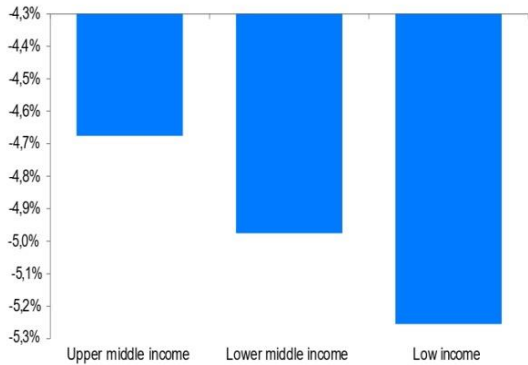


- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 5% في المتوسط عام 2030 كما يظهر في الشكل التالي:

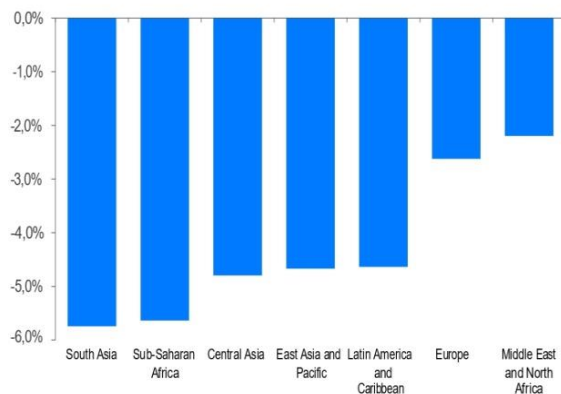
شكل رقم (11):

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بنحو 5% في المتوسط عام 2030 ، على أثر انهيار النظام التجاري العالمي

Inward FDI, impact by country income level

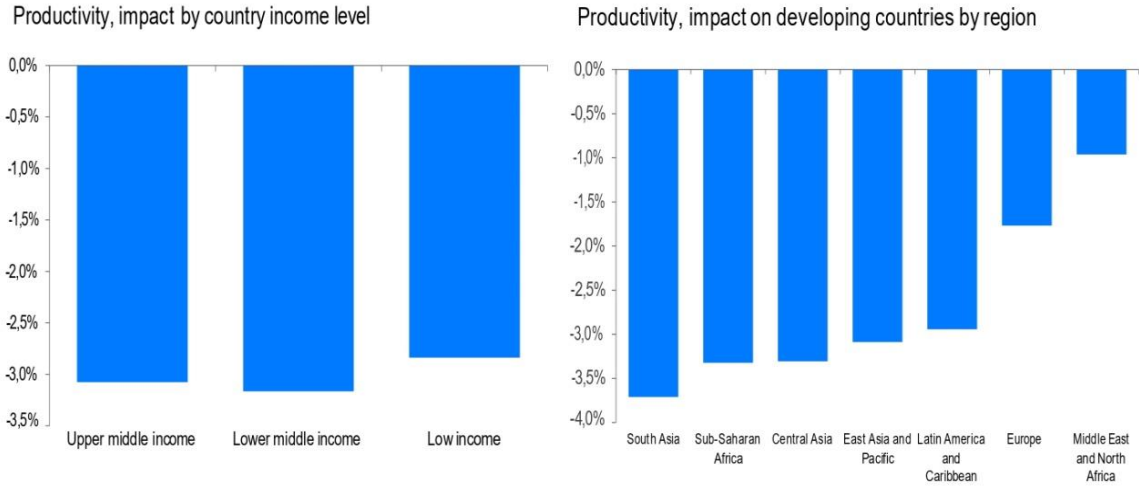


Inward FDI, impact on developing economies by region



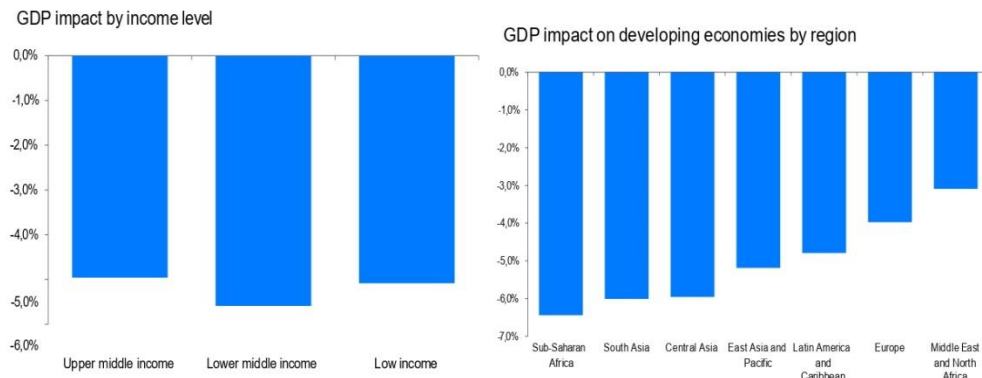
- تراجع مستوى الإنتاجية بنحو 3% في المتوسط عام 2030، كما يظهر في الشكل التالي:
شكل رقم (12):

تراجع مستوى الإنتاجية بنحو 3% في المتوسط عام 2030 في الدول النامية على أثر انهيار النظام التجارى



- انخفاض الناتج المحلي في المتوسط بالدول النامية بنسبة 5.1% عام 2030، كما يظهر في الشكل التالي
شكل رقم (13):

إنخفاض الناتج المحلى في المتوسط بالدول النامية بنسبة 5.1% عام 2030 على أثر انهيار النظام التجارى



وهو الأمر الذي سيؤثر بدوره على الدول المتقدمة في ظل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، والافتقار إلى التوريد، فضلاً عن الضغط الاقتصادي على هذه الدول مع تزايد أعداد المهاجرين، خاصة من الدول منخفضة الدخل. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (14):

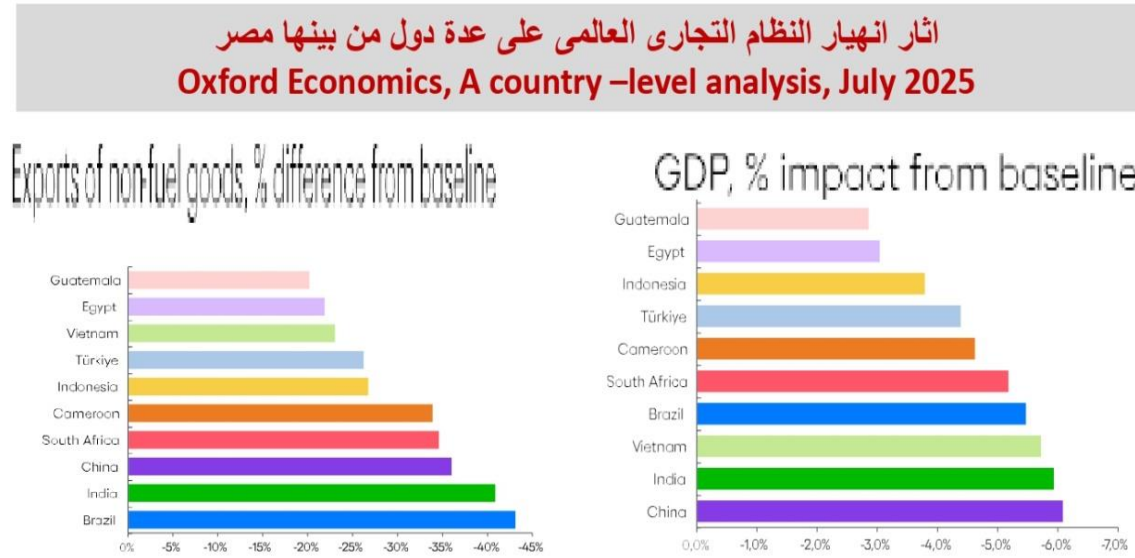
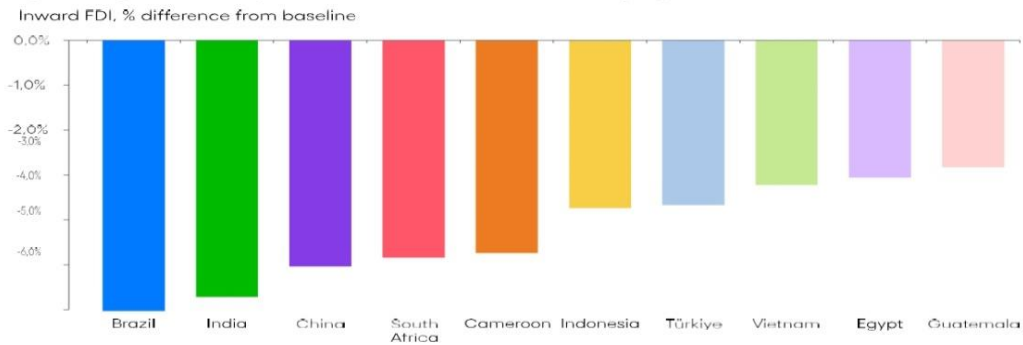


Fig. 4. Long-term FDI impacts of WTO dissolution on developing countries



سادسًا: كيفية تعزيز مكانة كل من الدول النامية عامة ومصر خاصة في النظام التجاري العالمي الجديد وذلك من خلال:

- تعزيز القدرات الانتاجية والتنافسية المحلية
- المشاركة المستمرة والفعالة في المفاوضات المتعددة الأطراف، والاندماج في التحالفات التي تتفق مع أولويات واهداف الدولة في المجالات المختلفة
- تعزيز المفاوضات التجارية على المستوى الإقليمي والثنائي، وتبنى سياسة تجارية متوازنة
- تنوع المنتجات والأسواق
- تعظيم الاستفادة من التجارة الرقمية

- التدريب وبناء القدرات البشرية وإعداد المنظمة المؤسسية والتشريعية
- وضع سياسات تعويضية للفئات المتضررة من النظام التجاري العالمي

على أن يتم ذلك بناء على عدة قواعد هي:

- مشاركة كافة أصحاب المصلحة
- الشفافية
- المساءلة والمحاسبة
- المرونة والتعديل والتغيير
- التكامل بين السياسات

المداخلات:

تناولت المداخلات من السادة الحضور العديد من التعليقات والأسئلة وذلك على النحو التالي:

- بعد هذه الجولة العلمية المكثفة، أود التأكيد على تميزها وثرائها؛ إذ انتقلت بسلاسة من تناول عام للوضع القائم إلى تحليل معمق وتشريح دقيق لمختلف أبعاده، ثم لروشتة موجزة لتعزيز مكانة الدول النامية عامة ومصر خاصة في النظام التجاري العالمي الجديد.
- كذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد نقاط ضعف مطلقة أو ثابتة يحكمها قانون جامد، وإنما يرتبط الأمر بقدرة الفاعلين على تعزيز مواقعهم وأدواتهم بما يتلاءم مع متغيرات الواقع الدولي. كما تمت الإشارة في بداية العرض إلى الاقتصادي الفرنسي فريدريك باستيا (Frédéric Bastiat)، وهو أحد أبرز المفكرين الاقتصاديين في القرن التاسع عشر، وفي هذا السياق، يجدر التوقف عند إحدى مقولاته الشهيرة، حيث يؤكد أن التجارة، في جوهرها، لا تقتصر على كونها عملية لتبادل السلع والخدمات، بل تُعد وسيلة أساسية لتحقيق الاستقرار والسلم الدوليين. كما حذر من أن استمرار النظام العالمي في مسارات معينة قد يقود إلى عالم أكثر تجزؤًا وهشاشة. ومن الجدير بالذكر أن باستيا وُلد عام 1801 وتوفي عام 1850 عن عمر ناهز 49 عامًا، وقد طرح هذه الأفكار قبل نحو مائتي عام، وهي أفكار تبدو اليوم وكأنها تتحقق على أرض الواقع.
- يعزز هذا الطرح ما نشهده حاليًا من تحولات في قيادة التجارة العالمية؛ إذ لم تعد المصالح العامة للدول هي المحرك الأساسي كما كان الحال في السابق، بل طغت في كثير من الأحيان المصالح الذاتية الضيقة للفاعلين الرئيسيين، سواء على مستوى الدول أو النُخب الاقتصادية.
- يُعد الموضوع المطروح موضوعًا متميزًا، حيث أبرز عددًا من المفارقات الواضحة في بنية النظام التجاري العالمي. فمن اللافت للنظر أن الدول التي لعبت دورًا محوريًا في إنشاء المنظمات الدولية المعنية بالتجارة، وساهمت بقوة في بلورة هذا النظام، بل وضغطت على دول أخرى من أجل

الالتزام بقواعده حتى وإن لم تكن هذه القواعد بالضرورة في صالحها المباشر، هي ذاتها التي تسعى اليوم إلى تفكيك هذا النظام الذي قامت ببنائه.

- يؤكد هذا الواقع أن القضية الأساسية لا تتعلق بتحرير التجارة في حد ذاتها، ولا بالحفاظ على الأصول العامة لنظام دولي قائم على القواعد، بقدر ما تعكس تغليب المصالح القومية للدول الكبرى على أي اعتبارات أخرى. فهذه المصالح هي المحرك الفعلي لكثير من السياسات والممارسات الراهنة في التجارة العالمية.

- من النقاط التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي، مسألة تفاقم ظاهرة اللامساواة على المستوى العالمي، سواء فيما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. وقد أصبح هذا التفاقم أحد النتائج الجوهرية لعملية العولمة، حتى وإن لم يُستخدم هذا المصطلح صراحة بشكل متكرر. فالعولمة، في جوهرها، لا تقتصر على تحرير التجارة فقط، بل تشمل كذلك حركة رؤوس الأموال وحركة الأشخاص، مع ملاحظة أن هذه الأخيرة تخضع لقيود أشد مقارنة ببقية العناصر، ولا سيما منذ المراحل الأولى لتبلور العولمة المعاصرة. وقد أسهمت هذه الاختلالات مجتمعة في التأثير على الرأي العام العالمي، وأصبحت عاملاً ضاغطاً يدفع إلى إعادة التفكير في مسارات العمل والسياسات المتبعة، دون القفز مباشرة إلى الاستنتاجات النهائية. وفي هذا الإطار، وبالنقل إلى موقف مصر، فإن التركيز على تنمية القدرات الإنتاجية وتعزيز التنافسية يُعد مدخلاً ضرورياً في المرحلة الراهنة، وهو في الواقع مطلب كان قائماً منذ فترة طويلة، إلا أن التحولات الحالية جعلته أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

- كما أن تطورات الأحداث الجارية تعزز من أهمية التأكيد على هذا التوجه، إذ ترتبط هذه التطورات بحالة التفكك التي يشهدها النظام التجاري الدولي. فإذا كانت مصر، في فترات سابقة، تتسم بالحذر أو التردد في اتخاذ إجراءات حمائية أو تمييزية، فإن السياق الدولي الراهن يتيح لها هامشاً أوسع لاتخاذ مثل هذه السياسات. ويستند هذا الطرح إلى التجارب المقارنة، حيث سلكت معظم الدول التي سبقتنا هذا المسار، وعلى رأسها الصين، التي لم تنخرط بفاعلية في منظومة التجارة متعددة الأطراف إلا بعد أن عززت قدراتها الإنتاجية ورفعت مستوى تنافسيتها بشكل ملحوظ، وأصبحت لديها مصلحة واضحة في توسيع صادراتها إلى مختلف الأسواق العالمية.

- تطرح التجربة الصينية إشكالية خاصة في الحالة المصرية. فالصين، رغم استمرار تصنيفها الرسمي لنفسها كدولة نامية، وهو توصيف أصبح محل جدل واسع، تُعد في الوقت الراهن أكبر دولة نستورد منها، وتتمتع منتجاتها بقدرة تنافسية عالية تؤثر سلباً على نمو الصناعة المحلية. ومن ثم، فإن فرض قواعد أو إجراءات تهدف إلى حماية الصناعة الوطنية قد يفضي إلى نوع من الصدام في العلاقات الاقتصادية، لا سيما في ظل التشابكات القائمة، سواء على الصعيد التجاري أو الاستثماري، وما يرتبط بها من مديونيات وعلاقات تمويلية. كما أن الترحيب غير

المشروط بأي توسع صيني في الداخل، دون تقييم دقيق لآثاره الهيكلية، لا يبدو خيارًا سليمًا من منظور التنمية طويلة الأجل، إذ ينبغي أن تخضع هذه المسألة لنظرة تحليلية أكثر توازنًا.

- في هذا السياق، يمكن النظر إلى سلوك الصين باعتباره سلوك قوة كبرى تسعى إلى تعزيز نفوذها العالمي، في إطار توجه ذي طابع إمبريالي لا يختلف جوهريًا عن ممارسات القوى الكبرى تاريخيًا، سواء في أنماط الاستعمار التقليدي أو الأشكال الجديدة للهيمنة الاقتصادية. ومن ثم، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في هيكل التعاملات الاقتصادية، سواء الداخلية أو مع الشركاء الأجانب، بما يحقق قدرًا أكبر من الاستقلالية والقدرة على توجيه مسار التنمية الوطنية. ويرتبط بذلك أيضًا أهمية تعزيز التجمعات الإقليمية، إلا أن الإشكالية القائمة تتمثل في أن معظم التجمعات التي تشارك فيها مصر تقوم أساسًا على فكرة تحرير التجارة وزيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، دون إيلاء اهتمام كافٍ لتنمية الصناعة أو للتصنيع المشترك فيما بينها. وهو ما يستدعي دفعة قوية لإعادة توجيه هذه الأطر الإقليمية نحو أهداف تنمية أكثر عمقًا.

- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المعهد يعمل حاليًا على مشروع بحثي يتعلق بمنظمة التعاون الاقتصادي للدول الثماني النامية، التي تضم تسع دول، وهي منظمة مضى على تأسيسها قرابة ثلاثين عامًا، ومع ذلك لم تُسفر عن نمو كبير في حجم التجارة البينية، ولا عن تطور ملموس في الهياكل الإنتاجية، كما لم تحقق تقدمًا حقيقيًا في مجال التصنيع المشترك بين الدول الأعضاء. ومن ثم، يصبح من الضروري النظر إلى مسألتي تحرير التجارة وتنمية القدرات الإنتاجية باعتبارهما مسارين متكاملين لا غنى عن الجمع بينهما.

- يمر الوضع الاقتصادي الدولي والنظام التجاري العالمي حاليًا بمرحلة تتسم بأجواء دولية مضطربة، يغلب عليها العنف، وتصاعد الحروب، وتزايد حدة الصراعات والنزاعات الدولية. وربما لا يقتصر الأمر على سنوات محدودة كما قد يُتصور، بل أرى، في تقديري وعلى المدى المتوسط والبعيد، أن هذه الأجواء مرشحة لأن تشكل ملامح المستقبل الدولي. وفي ضوء هذا الواقع، يصبح من الضروري، إذا أردنا أن نكون منصفين في تعاملنا مع قضايا التنمية في الدول النامية أو الأخذ في النمو، أن نعيد طرح مفهوم التنمية المتمحورة حول الذات، وهو المفهوم الذي كان مطروحًا بقوة في مراحل سابقة. بل إن الأمر قد يقترب، في المرحلة القادمة، من نمط ما يُعرف باقتصاد الحرب، بمعنى تعبئة الموارد الوطنية وتعزيز الاعتماد على الذات في مواجهة بيئة دولية غير مستقرة.

- وفي هذا السياق، تبرز من جديد قضايا التنمية المتكاملة والتكامل الإقليمي، وهي قضايا كادت أن تُغفل أو تُنسى، لكنها تعود اليوم لتفرض نفسها بقوة. وأود هنا أن أضيف بعض النقاط، مع كامل الاحترام لما طرحته الدكتور مكي. أول هذه النقاط أن النزعة الحمائية تشهد تصاعدًا واضحًا في مختلف أنحاء العالم، وأن مذهب الحمائية (Protectionism) بوصفه توجهًا اقتصاديًا وسياسيًا ليس غريبًا عن اتفاقية الجات. فالجات في صيغتها القديمة تضمنت نصوصًا تسمح بحماية

الاقتصاد الوطني، ومن بينها المادة 28 وغيرها من المواد التي لا تزال نصوصها، أو جوهرها، قائمة في ملاحق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحالية. وهو ما يعني أن هناك مجالاً متاحاً، من داخل المنظومة ذاتها، لتبني سياسات حماية الاقتصاد الوطني وفق الأطر القانونية التي أرستها المنظمة منذ نشأتها في أربعينيات القرن الماضي.

- أما النقطة الثانية، فتتعلق باستراتيجية الأمن القومي الصادرة مؤخراً عن البيت الأبيض، والتي دعا من خلالها الرئيس الأمريكي، عبر إدارته، إلى نوع من الانكفاء نحو ما يُعرف بمبدأ مونرو الذي يعود إلى عام 1823، والقائم على تركيز الاهتمام الأمريكي على نطاق أمريكا اللاتينية، وعدم التدخل خارجياً إلا في الحالات التي تمس المصالح الأمريكية المباشرة. ويؤكد هذا التوجه، مرة أخرى، أنه لا بديل أمامنا سوى تبني نموذج للتنمية المتمحورة حول الذات، ليس فقط من خلال العمل الوطني الداخلي، وإنما أيضاً عبر بناء نظام إقليمي جديد.

- يحب التأكيد على أن المقصود بالنظام الإقليمي الجديد ليس تفتيت الأقاليم أو تجزئتها، بل على العكس، فإن التكاملات الإقليمية تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية العالمية. ويمكن أن يقوم هذا التكامل في إطار نظام دولي أكثر تقارباً، قائم على أسس واضحة، كما هو الحال في بعض التجارب الإفريقية، مثل تجمعات غرب إفريقيا. وفي المقابل، لدينا في العالم العربي محاولات للتكامل الإقليمي، أبرزها مشروع السوق العربية المشتركة، الذي لم يحقق النجاح المنشود، وقد تناول المعهد هذا الموضوع في أبحاث سابقة.

- إذا كنا ندعو إلى صيغة وسط، كما تفضلت المتحدثة الفاضلة، بين العولمة من جهة، والتجزؤ والتفتت من جهة أخرى، فإن هذا الحل الوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال شراكات إقليمية حقيقية وفاعلة. شراكات تسمح بأن يكون التكامل الإقليمي بمثابة آلية للالتفاف حول واقع دولي يتسم بالعنف وتعمق الصراعات، دون أن يعني ذلك الانغلاق الكامل أو تبني اقتصاد حرب عالمي، وإنما السعي إلى بناء نظام دولي بديل. نظام يقوم على التنمية المتمحورة حول الذات، والتكامل الإقليمي الحقيقي، بما يسمح على المدى البعيد بزراعة بذور نظام عالمي مختلف، لا يقوم على الحرب أو العنف أو تعميق النزاعات، بل على التعاون المتبادل، واستعادة الشعارات التي طُرحت في سبعينيات القرن الماضي ثم جرى تهميشها، وعلى رأسها الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وتوازناً.

- يجب الإشارة هنا إلى ما تم ذكره بشأن التوقع بانخفاض الصادرات المصرية بنسبة تُقدَّر بنحو 22%. وفي هذا السياق، يجدر التأكيد على أن مصر، ولا سيما خلال المرحلة الراهنة، وفي أعقاب الاتجاه إلى تنفيذ حزمة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية للاقتصاد المصري، قد اعتمدت بصورة أساسية على الصادرات باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. وقد انعكس ذلك في تبني أهداف طموحة على مستوى الخطط الاستراتيجية، حيث كان مستهدفاً في إطار رؤية مصر 2030 الوصول بحجم الصادرات إلى نحو 100 مليار دولار، ثم جرى رفع هذا المستهدف

لاحقًا إلى ما يقرب من 140 مليار دولار. غير أن التحولات الجارية في النظام التجاري العالمي، وما تشهده البيئة الدولية من تغيرات واضطرابات، تثير تساؤلات مهمة حول مدى واقعية هذه الأهداف في ظل الأوضاع الحالية، وكذلك حول التأثيرات المتوقعة لهذه التحولات على الاقتصاد المصري.

- ومن ثم، يبرز تساؤل جوهري حول ما هي أهم التوصيات التي يمكن إضافتها أو تبنيها، سواء على مستوى السياسات أو الآليات التنفيذية، للتعامل مع هذه المتغيرات العالمية، والحد من آثارها السلبية المحتملة على أداء الصادرات المصرية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مسار الإصلاح الاقتصادي وأهدافه التنموية.

- يجب الإشارة إلى ما يدور حاليًا من نقاشات في مصر حول سبل تحسين الوضع التنافسي للاقتصاد المصري وتعزيز قدراته التصديرية، وذلك من خلال ما يُعرف بـ«إجراءات التخفيف» (Mitigating Actions). وتبرز هنا تساؤلات مهمة حول كيفية بلورة هذه الرؤى والسياسات بصورة واضحة، ونقلها بفعالية إلى متخذ القرار، بما يسمح بتحقيق الأهداف المنشودة على أرض الواقع.

- في ضوء السيناريو الأخير الذي تم عرضه، أود طرح سؤال محدد يتعلق بالصادرات المصرية. إذ تشير التقديرات إلى احتمال انخفاض الصادرات بنحو 22%، وهو ما ستكون له انعكاسات سلبية على الناتج المحلي الإجمالي، قد تصل إلى نحو 3.5%، في وقت تستهدف فيه الدولة تحقيق معدلات نمو تقارب 8% بحلول عام 2030. وقد استوقفني هذا السيناريو لما يحمله من تداعيات مقلقة. ومن ثم، يتمحور السؤال حول ما إذا كانت هناك صناعات أو سلع بعينها يمكن لمصر أن تركز عليها خلال المرحلة المقبلة لأغراض التصدير، بما يساعد على تجنب الوقوع في هذا السيناريو السلبي، ويعزز من قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق مستهدفات النمو. وذلك في ضوء الخبرة والرؤية التحليلية لمسارات التنمية والتجارة الخارجية. كما أؤكد أن المقصود بنسبة الخفض التي تم الإشارة إليها إليها هو الخفض مقارنة بخط الأساس (Baseline).

- أود الإشارة إلى أن العرض قد أسهم بالفعل في إحياء النقاش حول نظام التجارة الدولية، ومراحله المختلفة، والتحولات التي طرأت عليه، وما آلت إليه أوضاعه في المرحلة الراهنة. وأود أن أركز مداخلتي في ثلاث نقاط أساسية.

■ تتعلق النقطة الأولى بطبيعة التحولات الجارية في النظام التجاري الدولي، وهي تحولات تتجاوز مسألة تراجع فاعلية الأجهزة التفصيلية أو المؤسسية للنظام، أو هيمنة طرف واحد على آليات اتخاذ القرار. فالأمر أخطر من ذلك، إذ نشهد تحولًا جوهريًا في فلسفة إدارة النظام التجاري الدولي، يتمثل في الانتقال من تحرير طوعي للتجارة إلى ما يمكن وصفه بالتحرير القسري أو العضلي للتجارة. ويعني ذلك استخدام أدوات القوة والضغط السياسي والاقتصادي لإجبار الدول على فتح أسواقها، وفرض شروط تجارية بعينها عليها. وتُعد السياسات الجمركية التي

تبناها الرئيس الأمريكي مثلاً واضحاً على هذا التوجه، حيث لم تميز هذه السياسات بين الدول النامية والدول المتقدمة أو بين الشركاء التجاريين وفق درجات مختلفة من المسؤولية أو القدرة، بل فرضت بصورة عامة تعكس منطق الإكراه أكثر مما تعكس منطق التفاوض.

■ أما النقطة الثانية، فتتمثل في حالة التذبذب وعدم الاستقرار في الالتزام بالاتفاقيات التجارية. فلم يعد الأمر مقتصرًا على الاتفاقيات متعددة الأطراف، بل امتد ليشمل الاتفاقيات الإقليمية نفسها، حيث نلاحظ لجوء بعض الدول الأعضاء، بعد التوقيع والانضمام، إلى إعادة فتح باب التفاوض وتعديل الشروط بصورة أحادية، وباتجاه يفرض قيودًا إضافية على الشركاء الآخرين. وما يقوم به الرئيس الأمريكي في هذا السياق يُعد نموذجًا واضحًا، سواء في تعامله مع اتفاقيات قائمة أو مع أطراف متعددة، حيث يتم توظيف إعادة التفاوض كأداة للضغط وفرض شروط أكثر تقييدًا.

■ وتتمثل النقطة الثالثة، وهي من أخطر التحولات، في التفنن في استخدام ما يمكن تسميته بالسياسات التجارية الرمادية. وهي سياسات لا تصطدم بشكل مباشر مع القواعد الصريحة لمنظمة التجارة العالمية، لكنها في جوهرها تُستخدم للالتفاف على هذه القواعد، بل أحيانًا لتوظيفها بصورة انتقائية من أجل تقليص حجم التجارة، والحد من نفاذ صادرات الدول الأخرى إلى الأسواق المحلية. وقد شهدنا في هذا الإطار تعسفًا متزايدًا في استخدام آليات مثل هوامش التقدير، وقواعد تقييم المخاطر، وإجراءات الفحص والامتثال، حيث يتم تضيق الهامش المتاح للدول المصدرة، بما يعيق دخول صادراتها، تحت ذرائع تتعلق بعلاج اختلالات ميزان المدفوعات أو حماية السوق الداخلي.

- انطلاقًا من ذلك، أصبحت هناك في كثير من الأحيان مبررات وذرائع واهية لاندلاع الحروب أو تصعيد الصراعات، إلا أنها في جوهرها تأتي في إطار فرض القوة وترتيب المواقع داخل النظام الدولي. وينسحب هذا المنطق أيضًا على قضايا التجارة، حيث لم تعد المعايير أو التقييمات تُبنى فقط على أسس فنية أو موضوعية، كما كان يُروَّج في السابق، بل باتت تُكيف وفق اعتبارات القوة والمصلحة. فإذا كان التوجيه في الماضي يتم غالبًا وفق قرارات أو مرجعيات أمريكية واضحة، فإن عملية التقييم اليوم أصبحت أكثر انتقائية، وتخضع لمعادلات جديدة تتغير باستمرار.

- ومن هنا تبرز الحاجة إلى الوقوف على مجموعة من الحقائق الأساسية التي ينبغي البناء عليها في التعامل مع هذا النظام التجاري المتغير.

■ أول هذه الحقائق أننا نعيش بالفعل في إطار نظام دولي جديد، أو على الأقل في طور التشكل، حيث لا يزال من الصعب الجزم بما إذا كان ما نشهده مجرد تكتيكات مرحلية أم تحولات هيكلية عميقة تتكشف ملامحها يومًا بعد يوم.

■ أما الحقيقة الثانية، فتتمثل في أن الأعباء والمزايا داخل هذا النظام لا تتوزع بصورة عادلة أو متكافئة. فالتكاليف والتضحيات لم يعد يتحملها الطرف الأقوى كما كان يُفترض نظريًا، بل باتت تُلقى على عاتق الطرف الأضعف، أي الطرف الذي لا يمتلك القدرة على الرفض أو المناورة أو فرض شروطه. أما من يملك القوة، فإنه لا يتحمل العبء ذاته، بل يعيد توزيع الأعباء بما يخدم مصالحه.

■ تتمثل الحقيقة الثالثة في أن العديد من الفاعلين الدوليين لم يعودوا يُقدسون فكرة حرية التجارة في ذاتها، ولا يُولون التزاماتهم في إطار النظام التجاري العالمي القدر الذي كانت تُنسب إليه من قبل. ومن ثم، لا ينبغي لنا أن نكون أكثر التزامًا أو مثالية من الآخرين. فحينما نلتزم بالقواعد لمجرد الالتزام، دون توظيف ما تتيحه من هوامش للمناورة، نكون قد قيدنا أنفسنا طوعًا، في حين أن أطرافًا أخرى لا تتردد في مخالفة هذه القواعد أو الالتفاف عليها بشكل صريح.

وعليه، يصبح من الضروري عند صياغة السياسات التجارية لمصر أن يتم التعامل مع الالتزامات الدولية بقدر من الواقعية والمرونة، وأن تُستثمر هوامش الحركة المتاحة لتحقيق المصالح الوطنية، دون تقديس أعى لهذه الالتزامات، خاصة في ظل واقع دولي يتسم بازدواجية المعايير، وتراجع الالتزام الفعلي بالقواعد التي يُفترض أنها تحكم النظام التجاري العالمي.

تعقيب المتحدث:

- أود في البداية أن أشكر الجميع على الملاحظات القيمة، وأؤكد أنني أتفق مع جزء كبير مما ذكر، وأود أن أركز على نقطتين أساسيتين لتوضيح بعض الأمور:

■ النقطة الأولى تتعلق بالدراسة التي تم الإشارة إليها حول انخفاض الصادرات المصرية بنسبة محددة. هذه الدراسة، الصادرة عن "International Trade Chamber"، تفترض سيناريوهين: الأول استمرار قواعد منظمة التجارة العالمية كما هي، وهو يمثل الوضع المثالي؛ والثاني هو سيناريو التفكك التجاري أو الانحراف عن القواعد، والذي قد يؤدي إلى تراجع الصادرات المصرية. الهدف من هذه المقارنة هو التأكيد على أن من مصلحة الدول النامية، بما فيها مصر، أن تستهدف النمو القائم على التصدير، وليس مجرد الاعتماد على السوق المحلي، رغم كونه سوقًا كبيرًا. فالسوق المحلي وحده، بمستوى المعيشة الحالي والقدرة الشرائية، لا يمكن أن يدعم تطوير صناعات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة، أو صناعات كبيرة الحجم كما هو الحال عالميًا. بالتالي، التصدير ليس رفاهية، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق نمو مستدام وقيمة مضافة عالية للصناعة المصرية.

■ النقطة الثانية تتعلق بالسياسات الداخلية والتدخل الحكومي في دعم وتنمية الصناعات. فمن المهم أن يكون التدخل ذكيًا ومحددًا، وحماية الصناعات يجب أن تكون مؤقتة ومركزة على

القطاعات التي ستصبح قادرة على المنافسة والتصدير خلال سنتين إلى ثلاث سنوات، مع مراعاة تكلفة الحماية على الدولة والمواطن. فالحماية المفرطة وغير المدروسة تكلف الدولة والمواطن دون أن تحقق المنفعة المرجوة. مثال على ذلك برامج دعم الصادرات التي وضعت في 2005، والتي تضمنت أعباء إضافية على المصدر نتيجة قصور النظام المؤسسي والقانوني، وكان من الأفضل التعامل معها بشكل يخفف هذه الأعباء منذ البداية بدلاً من تحميلها على المصدر ثم محاولة تعويضه لاحقاً.

- فيما يخص التكامل الإقليمي واتفاقيات التجارة الحرة، من المهم أن تكون موضوعية واستراتيجية وليست مجرد قرار عشوائي. فقبل الانخراط في أي اتفاقية، يجب تحديد الصناعات والمنتجات التي سيتم تطويرها داخلياً ثم تصديرها، واختيار الشركاء التجاريين بناءً على فرص حقيقية لتحقيق التكامل الصناعي وسلاسل القيمة. أي انفتاح كامل بدون دراسة سوقية واستراتيجية، كما في بعض حالات اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مثل الصين أو روسيا، حيث قد يكون ضاراً بمصالح مصر، خاصة وأن بعض هذه الدول تشكل أكبر تحدٍ لموازن التجارة المصرية، نظراً لحجم وارداتها واستثماراتها التي قد تؤثر سلباً على الصناعة المحلية.

- أما بالنسبة للصناعات الواعدة للتصدير، فهناك عدة قطاعات يمكن التركيز عليها، مثل:

- الصناعات الهندسية، بما في ذلك السيارات الكهربائية والطائرات وأجزائها، والآلات والمعدات.
- صناعة الأدوية المتقدمة.
- الصناعات الغذائية والمنسوجات، مع التركيز على القطاعات التي تتمتع بإمكانات تنافسية للتصدير.

- تجدر الإشارة إلى ما تم بالفعل من خطوات وإجراءات لتعزيز القدرة التصديرية وتنمية الصناعات في مصر خلال السنوات الماضية مثل:

- برامج دعم الصادرات: حيث تم وضع برامج متعددة لدعم المصدرين، بما في ذلك دعم بعض التكاليف اللوجستية والجمركية وتسهيل إجراءات التصدير، مع التركيز على القطاعات التي تمتلك إمكانات تنافسية حقيقية. ورغم بعض النقائص التي ظهرت في البداية، فقد ساهمت هذه البرامج في تمهيد البنية التحتية للتصدير وتدريب الكوادر على آليات السوق الدولي.
- الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية: شاركت مصر في اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، واتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأفريقية والشرق أوسطية، بهدف فتح الأسواق الجديدة، والاستفادة من تراكم قواعد المنشأ، ودخول سلاسل الإمداد الإقليمية والدولية.
- التكامل الصناعي المحلي والإقليمي: تم العمل على تطوير صناعات استراتيجية محلياً، مع التركيز على القطاعات التي يمكن دمجها في سلاسل القيمة الإقليمية، سواء عبر شراكات مع

دول الجوار أو من خلال استثمارات مشتركة، خصوصًا في الصناعات الهندسية، والأدوية، والملابس، والمواد الغذائية.

■ الإصلاح المؤسسي والتشريعي: سعت الدولة إلى تطوير أطر تنظيمية وتشريعية لدعم التصدير، بما يشمل تحسين النظام الجمركي، وتسهيل الإجراءات، وتخفيف الأعباء غير الضرورية عن المصدرين، بهدف رفع كفاءة العمليات التصديرية وضمان استدامتها.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوات لم تنتهِ بعد، ولا تزال هناك حاجة لتكثيف الجهود وربطها برؤية استراتيجية شاملة، تجمع بين حماية ذكية للصناعة المحلية، وتنمية القدرات التصديرية، والاستفادة القصوى من الاتفاقيات التجارية، لضمان أن تكون مصر قادرة على مواجهة التحديات الدولية وتحقيق النمو المستدام.

- ختامًا، أود التأكيد على أن مصر تحتاج إلى حماية ذكية ومؤقتة، وتركيز على الصناعات القادرة على النمو والتصدير، مع وضع استراتيجية واضحة للانفتاح على أسواق إقليمية وعالمية محددة، بما يضمن تحقيق أهداف النمو دون تحمل أعباء غير ضرورية. ويتطلب ذلك توازنًا بين السياسات الحمائية الذكية، وتنمية القدرة التصديرية، والاستفادة من قواعد منظمة التجارة العالمية كحد أدنى لضمان استقرار النظام التجاري.
